وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية –أدرار–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

الموضوع:

إتجاهات الصفقات العمومية في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط بالاعتماد على معطيات المراقب المالي بأدرار

من إعداد الطلبة

- رزوقي يوسف
- صدوق عبد المجيد

الاستاذ المشرف:

– د. بن العارية حسين

لجنة المناقشة

د. مدياني محمد ..... رئيسا

د. بن العارية حسين ..... مشرفا

أ. بالبالي ..... مناقشا

الموسم الجامعي: 2016 - 2017

كلمة شكر

الحمد الله والشكر الله على جزيل نعمائه، ووافر عطائه، وله الفضل على إحسانه

ومنه أما بعد: أهدي عملي المتواضع هذا:

إلى من قرن الله عز وجل اسمه باسمها من فوق سبع طباق وأوصى ببرها من سابع سماء، ووضع أعز ما نطلب تحث قدمها، إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود إلى رمز يمثل الكفاءة والخلود، إلى من علمتني أبجدية الحروف، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى أعز وأغلى ما في الكون " **أمي الحبيبة** ".

إلى من كان سببا في وجودي، إلى من بذل النفس النفيس من أجل إسعادي، إلى من أعتبره قدوتي في الحياة وزادي ، إلى العزيز " **أبي الحبيب** ".

من شكر الله، شكر كل إنسان يقدم خيرا، وبذلك فإنني أشكر كل من قدم لي خيرا في إعدادي ومناقشتي لهذا البحث، وأخص بالذكر منهم:

- أستاذي الفاضل الدكتور بن العارية حسين لتكرمه بالاشراف على هذا البحث.
- الدكتور ساوس شيخ، والأستاذ بن العارية احمد لتحملهم قسط من التعب في امدادي بالمعطيات والمعلومات اللازمة في البحث.

كما أعتذر لكل من فاتني ذكره في مجال شكري هذا.

رزوقي يوسف وصدوق عبد المجيد

الاهداء

إلى من كان دعاؤهما نوراً يضيء لي الطريق، إلى أبي وأمي أهدي عملاً هو امتداد لعملهما.

إلى من غرسوا بذرة هذا العلم في نفسي، ثم تعاهدوها بالسقي والرعاية حتى نمت وترعرعت واستوت على سوقها تؤتي أُكلها بإذن ربها، إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من كان لي عوناً وسندا بعد الله، فلم يبخل علي بالنصح والتوجيه.

إلى كل الزملاء.

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إلى جميع من أحبنا وأحببناه.

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد.

رزوقي يوسف وصدوق عبد المجيد

الملخص

تناولت الدراسة اتجاه الصفقات العمومية في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 2014، دراسة حالة ولاية أدرار بالاعتماد على بيانات ومعلومات مصالح الرقابة المالية لولاية أدرار، وذلك من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات، فرضية عامة، وفرضيتين جزئيتين:

الفرضية العامة:

- يوجد تأثير لأزمة انخفاض أسعار النفط على اتجاه الصفقات العمومية واجراءاتها.

الفرضيات الجزئية:

- تأثر أزمة انخفاض أسعار النفط على حجم الصفقات العمومية المبرمة في ولاية أدرار.
- لا يلاحظ تأثير أزمة انخفاض أسعار النفط، على إجمالي المبالغ الموجهة لإبرام الصفقات العمومية على المدى القصير.

ولقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مستخدما نموذج اختبار التجانس لكولموغروف–سميرنوف للمقارنة وملاحظة ما إن يوجد هناك اختلاف بين الفترتين قبل وبعد الازمة على مستوى ولاية أدرار.

واسفرت نتائج البحث على النقاط الاتية:

- أثرت أزمة انخفاض أسعار النفط على حجم الصفقات العمومية بولاية أدرار، باستثناء سنة 2014 ويعود ذلك إلى الإجراءات التشجيعية التي تبنتها الدولة للخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات.
- المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية لم تتناسب وانخفاض سعر النفط، وذلك سنتي 2013 و2015 يعود ذلك إلى قوة الانفاق العمومي والقروض الموجه للاقتصاد.
- نتج عن اختبار التجانس لنموذج كولموغروف–سميرنوف والمطبق على المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية المبرمة في ولاية أدرار خلال السنوات التي تسبق الازمة والتي بعدها، عن عدم وجود اختلاف بين الفترتين.

Abstract

The study dealt with the direction of public procurement, given the fall in oil prices of the crisis of the year 2014, the case study –Adrar-, depending on the data and information to financial control of adrar, by testing a set of hypotheses, hypothèse générale is :

- There is the effect of lower oil prices on the direction of public procurement and its procedures.

Partial hypotheses :

- the crisis of low oil prices has affected the volume of public procurement in Adrar

The analytical descriptive method was adopted using the homogenization test model – kolmogorov-smirnov for comparison and note that there is a difference between the two periods before and after the crisis in Adrar, and resulted in search is :

- The crisis of low oil prices has affected the volume of public procurement in Adrar, except year 2014 This is due to the encouragement measures adopted by the state to break the economic dependency of the hydrocarbons sector.
- The homogeneity test resulted from a model kolmogorov-smirnov applied to the total amounts of public procurement Concluded in Adrar during the years before the crisis and after, hhere is no difference between the two periods.

فهرس

العنوان	رقم الصفحة
ملخص	-
قائمة الجداول والاشكال	-
مقدمة عامة	أ - هـ
الفصل الاول: الإطار النظري للصفقات العمومية، الأسواق النفطية، انخفاض أسعار النفط	-
تمهيد	06
المبحث الاول: الصفقات العمومية -مفاهيم عامة -	07
المطلب الاول: تعريف الصفقات العمومية ومجال تطبيقها	07
المطلب الثاني: نشأة وتطور الصفقات العمومية في الجزائر، وخصائصها	10
المطلب الثالث: أنواع الصفقات العمومية وطرق إبرامها	13
المبحث الثاني: الأسواق والأسعار النفطية العالمية	22
المطلب الاول: تعريف الأسواق النفطية، خصائصها، وأهم الفاعلين فيها	22
المطلب الثاني: أسعار البترول، أنواعه، والعوامل المؤثرة فيه	25
المطلب الثالث: تاريخ التسعير البترولي العالمي	28
المبحث الثالث: الاقتصاد الريعي البترولي، وأعراض أزمات انخفاض أسعار النفط عليه (عرض الازمة الحالية وأزمتي 86-98)	31
المطلب الاول: الاقتصاد المبني على الريع البترولي	31
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند انخفاض الأسعار على الدول النامية المصدرة وغير المصدرة للبترول	34
المطلب الثالث: أعراض أزمات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني (عرض الازمة الحالية وأزمتي 86-98)	36
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: دراسة اتجاه الصفقات العمومية في ظل الأزمة النفطية الحالية لانخفاض السعر	-
تمهيد	43
المبحث الاول: المراقب المالي، هيكله التنظيمي، ودوره في الرقابة على الصفقات العمومية	44
المطلب الاول: تعريف المراقب المالي ودوره في الرقابة على الصفقات العمومية	44
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصلحة الرقابة المالية	46
المبحث الثاني: إجراءات الصفقات العمومية في ظل الأزمة الحالية للنفط	51
المطلب الاول: إجراءات التجميد والتسقيف	51
المطلب الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط على حجم الصفقات العمومية	56

المبحث الثالث: تحليل سلسلة إجمالي مبالغ الصفقات العمومية في ظل الأزمة الحالية –حالة أدرار–	58
المطلب الاول: معدل نمو الصفقات العمومية قبل وبعد الأزمة –حالة أدرار –	58
المطلب الثاني: اختبار الفرق بين فترتي قبل وبعد الأزمة باستعمال اختبار Q^2	60
خلاصة الفصل الثاني	62
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	67

قائمة الاشكال والجداول

1. قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	نشأة الصفقات العمومية وتطورها في الجزائر	11
2-1	أثر أسعار البترول على الميزانية العامة للجزائر سنة 1986	36
1-2	جدول العمليات المعنية بقرار التجميد	51
2-2	تسقيف نفقات الدولة المتعلقة بميزانية تجهيز الدولة	53
3-2	تسقيف نفقات الدولة المتعلقة بميزانية تسيير الدولة	54
4-2	أثر أسعار النفط على حجم الصفقات المقبولة بولاية أدرار	56
5-2	تطورات معدل نمو الصفقات العمومية – حالة أدرار–	58
6-2	الإحصاءات الوصفية للتغير في المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية	60
7-2	نتائج اختبار التجانس لـ Kolmogorov-Smirnov لسلسة مبالغ الصفقات العمومية	61

2. قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع الصفقات العمومية	13
2-1	طرق ابرام الصفقات العمومية	21
3-1	أثر إنخفاض سعر البترول على رصيد الميزانية سنة 1986	37
4-1	أثر إنخفاض سعر البترول على الميزانية العامة (مقارنة بين سنتي 97-98)	38
5-1	أثر إنخفاض سعر البترول على ميزان المدفوعات سنتي 1997-1998	39
1-2	الهيكل التنظيمي لمصالح المراقبة المالية	47
2-2	تأثير إنخفاض أسعار النفط على حجم الصفقات المقبولة بولاية أدرار	56
3-2	تأثير إنخفاض أسعار النفط على المبلغ الاجمالي للصفقات العمومية	59

تمهيد

ترتكز كافة دول العالم على الاقتصاد عامة في بناء خططها الاستراتيجية بما يتناسب مع مواردها وهيكلها الاقتصادي، خاصة في ظل ما يشهده العالم من سرعة التطورات الاقتصادية في مجال الصناعة التي ترتكز على توفر الموارد الطبيعية والتي قد تكون أبرزها الطاقة، التي باتت تلعب دورا حيويا في حركة الاقتصاد العالمي.

إن البحث في موضوع النفط ليس بالجديد، فكثير من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع كمادة للبحث والاهتمام شغلت ولاتزال بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء، لميزة المحروقات ودورها الحاسم كطاقة لها أهميتها الكبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي، ومكانة خاصة وأساسية في اقتصاد الدول المصدرة لها.

تم اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط كمصدر عائد أساسيا خلال مسيرتها التنموية باستخدام الفوائض المالية المتراكمة بغرض تحقيق أهداف المخططات الخماسية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منتصف الثمانينات والتسعينيات إلى جانب الازمة الحالية التي تعيشها الجزائر (أزمة 2014) بات على الجزائر أن تتخذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي بما يسمح بإزالة التبعية للمصدر الريعي البترولي ومحاولة تهييئ مناخ استثماري يتناسب والصناعة المحلية المتعددة.

أظهرت دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور الاقتصاد الجزائري وكشفت أنه مرهون بالتقلبات الدولية في أسعار البترول وبينت أن العوامل الخارجية كانت المحدد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل على الاقتصاد الجزائري ومساره، وقد سبق للجزائر وأن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية التي صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة فظهرت نتائجها على كل مؤشرات الاقتصادية بداية من عجز في الميزانية العامة للدولة، وصولا إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم.

لاشك وأنه في ظل ما تعيشه الجزائر بعد الازمة التي مست أسعار النفط في منتصف سنة 2014 وتداعيتها على الاقتصاد الوطني يدعوا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وإصدار تعليمات وقوانين بما يسمح بترشيد النفقات العامة والخطط الاستراتيجية، بعد العجز الذي تشهده الميزانية العامة للدولة والتناقص الشديد للفوائض المالية المتراكمة للريع البترولي، وباعتبار النفقات العامة أداة الدولة التي تستخدمها في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية على مستوى المرافق في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب في تلبية الحاجات العامة للأفراد.

إن الصفقات العمومية الوسيلة والاداة ذات البعد الاستراتيجي التي من خلالها تجسد الدولة برامجها ومخططاتها التنموية، وأن ارتباط تشكيل الخطط والبرامج بالهيكل الاقتصادي الذي يتأثر بالعوامل الخارجية

كتقلبات الأسعار النفطية بالنسبة للجزائر، فمن المنطقي أن تتأثر اتجاهات الصفقات العمومية كذلك باعتبارها جزء من تطبيق هاته البرامج وهاته المخططات.

الإشكالية

مما سبق ذكره، يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار النفط واتجاهات الصفقات العمومية تقود إلى ضرورة البحث عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة، وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الاتي:

- **ماهي الإجراءات التي تعبر عن اتجاهات الصفقات العمومية، في ظل الازمة النفطية الحالية لانخفاض السعر؟**

لغرض الإجابة على إشكالية البحث والالمام بجوانب الموضوع يمكن طرح **الأسئلة الفرعية التالية:**

- ماهي الصفقات العمومية وفيما تتمثل أهدافها على مستوى الاقتصاد الوطني؟
- ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟ وأهم الفاعلين في الأسواق النفطية؟
- ماهي تأثيرات أزمات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات البلدان المصدرة لها؟
- ماهي تأثيرات أزمة انخفاض سعر النفط على البرامج والخطط الاستراتيجية للجزائر؟
- هل يؤثر تهاوي سعر النفط على اتجاه الصفقة العمومية؟
- ماهي العلاقة التي تربط انخفاض سعر النفط باتجاهات الصفقات العمومية؟
- ماهي الاستراتيجيات التي يجب ان تتبناها الجزائر للحد من تداعيات الازمة الحالية لانخفاض السعر؟

الفرضيات

إن معالجة موضوع البحث يقتضي وضع الفرضيات الاتية:

- يشكل النفط مصدرا أساسيا للعوائد المالية الذي من خلاله يمكن للدول التي تعتمد عليه كالجزائر وغيرها من الدول المصرة لها في تمويل النفقات والنشاطات العامة، بما يسمح بتحريك عجلة التنمية.
- يرتبط اقتصاد الجزائر بشكل وطيد بالريع البترولي ما يجعله اقتصاد هش وتابع، وشديد الحساسية للازمات السعرية الخارجية سواء تعلق الامر بالارتفاع أو الانخفاض.
- تنوع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات أمر ضروري وحل واقي من التعرض للازمات النفطية النابعة من الانخفاض الشديد لأسعار البترول.
- تتأثر اتجاهات الصفقات العمومية التي تعبر عن انعكاس البرامج الحكومية ومخططتها بالأزمة السعرية للبترول.

- من بين الأسباب الذي دفعت الجزائر إلى تبني سياسة التقشف (ترشيد النفقات) هي فشل الاستراتيجيات التنموية قبيل الصدمة النفطية لسنة 2014.
- هناك علاقة طردية بين العوائد المالية للريع البترولي والنمو الاقتصادي الجزائري.

أهمية الدراسة

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع الذي تحتله عائدات صناعة النفط وتصديره في اقتصاد الجزائر، وانعكاسه على رسم الخطط والبرامج التنموية الوطنية بحيث يعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، إلى أن اعتمادها على مصدر واحد فقط في تمويل ميزانيتها والمتمثل في عائدات الريع البترولي يجعل من اقتصاد الجزائر اقتصاد مغلق وتابع لقطاع المحروقات، وبسبب عدم الاستقرار النسبي في العائدات والمعدلات الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط، يتشكل الخطر في قيم ومعدلات التنمية والمؤشرات الاقتصادية والذي ينعكس ذلك في عجز تطبيق المخططات والبرامج الذي تم الاعتماد في تصميمها على حجم العائد من قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف على أهم أسباب وتداعيات الازمة النفطية الحالية لانخفاض السعر على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال محاولة تلخيص أهم الإجراءات والحلول التي تبنتها الحكومة في اعداد لخططها وبرامجها بما يتوافق مع الحد من انعكاسات الازمة على الأوضاع الاقتصادية للبلد، وقد تم أخذ بالصفقات العمومية كمادة للبحث كونها تمثل او تعكس بشكل مباشر توجهات الدولة في تجسيد برامجها وخططها الاستراتيجية، ويمكن ابراز هذا الهدف من خلال:

- محاولة عرض أهم المفاهيم العامة للصفقات العمومية وكيف تعكس البرامج الوطنية على أرض الواقع.
- محاولة عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالسوق النفطية وأهم الفاعلين فيها، إضافة إلى توضيح أعراض أزمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الريعي البترولي.
- محاولة شرح العلاقة التي تربط الصفقات العمومية بالأزمة السعرية للنفط في حالة الانخفاض.

حدود الدراسة

سيتم من خلال هذا البحث التطرق إلى مختلف الاليات والسبل التي اتبعتها الجزائر كوسيلة للتصدي أمام أزمة تراجع العائدات البترولية، وذلك من خلال المقارنة بين فترتين زمنيتين مختلفتين بحيث تشمل الدراسة على فحص سنتين قبل الازمة الحالية لسنة 2014، وفحص سنتين بعد الازمة، وبالتالي فسوف يكون مجال الدراسة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016.

منهج الدراسة

تم الاعتماد في عرض جوانب البحث على المنهج الوصفي والذي اداته التوصيف للإلمام بمفاهيم الموضوع المتعلقة بالصفقات العمومية والأسواق النفطية والأزمات السعرية، ومن ثم الاعتماد على المنهج التحليلي لعرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل المعطيات والمؤشرات والنسب، ثم القياس لمعرفة العلاقة بين اتجاه الصفقات العمومية وانخفاض أسعار النفط.

الدراسات السابقة

لا شك أن موضوع النفط قد كان محطة اهتمام بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ماضي بلقاسم، العوائد البترولية مشاكل وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة سنة 2008
- بلقلقة إبراهيم، أليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2008-2009
- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية سنة 2010، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03 2011-2012
- بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند) من الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية سنة 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2008-2009
- موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- عيسى مقليد، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة باتنة، الجزائر 2007-2008

تقسيمات الدراسة

بغرض الالمام بالمفاهيم الأساسية والاحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسين بحيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للجانب التطبيقي وعرض التحاليل والنتائج، وقد تم تقسيم الفصل إلى إلى ثلاث مباحث يندرج تحتها ثلاث مطالب، تعرض المفاهيم الأساسية للصفقات العمومية وكذا الأسواق النفطية العالمية وأهم المؤثرين والعاملين فيها، كما تم شرح

وتوضيح أهم خصائص الاقتصاد الجزائري ودرجة ارتباطه بقطاع المحروقات، وتوضيح أسباب وتداعيات أزمات انخفاض أسعار النفط عليه من خلال عرض حال للأزمة النفطية خلال سنة 86 و98 واتباعهما بالأزمة النفطية الحالية وتأثيراتها على الاقتصاد، ومحاولة في اخر الفصل في إبراز العلاقة التي تربط الصفقات العمومية بانخفاض أسعار النفط وماهي أهم الإجراءات والتدابير الحكومية التي تم إقرارها في هذا الاطار.

ولمحاولة الكشف عن انعكاس أزمة انخفاض أسعار النفط على اتجاه الصفقات العمومية، تم تخصيص الفصل الثاني للدارسة التطبيقية التي كانت على مستوى مصالح المراقبة المالية بولاية أدرار، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث ينطوي تحت كل مبحث مطلبين، محاولة لعرض دور المراقب المالي في الرقابة على الصفقات العمومية، ودراسة التغييرات التي طرأت على حجم الصفقات العمومية وتحليلها، ليتم في الأخير المقارنة بين فترة قبل وبعد الازمة، وذلك باستعمال اختبار إحصائي يختبر مدى التجانس أو التوافق بين الفترتين من خلال فحص اجمالي المبالغ المالية للصفقات العمومية المبرمة خلال فترة الدراسة.

تمهيد

تعد الصفقات العمومية، الأداة ذات البعد الاستراتيجي التي يمكن من خلالها تطبيق المخططات التنموية وذلك بإنجاز العمليات المتعلقة بتسيير وتجهيز المرافق العامة، وبالتالي فإن هاته العملية تعبر عن ضخ الأموال لسير وتيرة التنمية الاقتصادية بالشكل الذي يسمح ببلوغ الأهداف المسطرة، وعليه فنظام الصفقات يعد الوسيلة الأمثل لاستغلال وتسيير الأموال العامة.

احتل النفط مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه الدول في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها. وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي.

تنص النظرية الاقتصادية على أن الأسعار تستمد استقرارها من استقرار السوق الذي بدوره تحكمه أساسيات السوق لكن بالنسبة لصناعة النفط الأمر مختلف تماما على بقية المواد الأولية الأخرى بسبب الميزات الفريدة التي يتميز بها سوق البترول[1] ولعل هذه الأخيرة قد ساهمت سابقا ومازالت تساهم في إحداث أزمات سعرية حادة كان آخرها الانخفاض الحاد لأسعار البترول سنة 2014.

من ناحية أخرى، تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط من خلال جملة من الإجراءات والسياسات قد تكون ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو تشريعية، التي من خلالها قد تساهم في تعميق الأزمة ومن ثم الزيادة من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد أو قد تساهم هذه السياسات في معالجة للأزمة ومن ثم حصر آثارها في مجال ضيق يمكن التحكم فيه.

وفي هذا الإطار وبهدف الإحاطة بجوانب الموضوع تم هيكلة الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

- المبحث الأول: الصفقات العمومية – مفاهيم عامة –
- المبحث الثاني: الأسواق والأسعار النفطية العالمية.
- المبحث الثالث: الاقتصاد الريعي البترولي، وأعراض أزمات انخفاض أسعار النفط عليه (عرض الازمة الحالية، وأزمتي 86-98)

[1] بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند) من 2006 إلى 2009**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008 ص 3.

المبحث الأول: الصفقات العمومية – مفاهيم عامة –

تعبر الصفقات العمومية على انعكاس لمخطط التنمية الوطنية والمحلية على حد سواء، ذلك أن البرامج والخطط الاستثمارية التي تضعها السلطات المركزية المختصة إنما يقع تنفيذها على الإدارة المعنية في جزء كبير منها عن طريق الصفقات العمومية، وبهذا الصدد يمكن عرض المفاهيم الأساسية للصفقات العمومية خصائصها، أنواعها، ومجال تطبيقها.

المطلب الأول: تعريف الصفقات العمومية ومجال تطبيقها

1. تعريف الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية نوع من التصرفات القانونية التي تصدرها الإدارة في إطار أداء الوظيفة الإدارية وتحقيق الخدمة العمومية وتسيير المرافق العمومية وهي من حيث التأصيل القانوني عبارة عن عقد إداري إلا أن هذا الأخير يتخذ طبيعة وشكل محدد يجعله مختلف في العديد من جوانبه عن العقود الخاصة التي تقتضي توافق الإرادتين على إحداث آثار قانونية فضلا عن ذلك احتواء الصفقات العمومية على بعض الجوانب الفنية وتعلق إنجاز مشاريعها على تقنيات وخبرات معينة...[1]

كما يمكن تعريف الصفقة العمومية على أنها "هي العقد أو الاتفاق الذي يبرمه شخص معنوي عام قصد تسيير مرفق عام وفقا لأساليب القانون يتضمنه شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص."[2]

كما عرفها المشرع الجزائري في القانون المتعلق بتنظيم الصفقات في المادة 2 منه على انها " عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الاشغال واللوازم والخدمات والدراسات."[3]

تعريف الاتحاد الأوروبي للصفقات العمومية:

« Les marchés publics sont des contrats à titre onéreux conclus par écrit entre un ou plusieurs opérateurs économiques et un ou plusieurs pouvoirs adjudicateurs et ayant pour objet l'exécution de travaux, la fourniture de produits ou la prestation de services, Pouvoirs adjudicateurs : l'État, les autorités régionales ou locales, les organismes de droit public ou les associations formées par une ou plusieurs de ces autorités ou un ou plusieurs de ces organismes de droit public.. »[4]

---

[1] جميلة حميدة، **مداخلة بعنوان: مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية [على الخط]**، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام يوم 20 ماي 2013، كلية الحقوق، جامعة يحيى فارس، المدية – الجزائر – 2013 ص 03 متاح على الموقع url:/univ-medea.dz 2017/02/05

[2] محمد الصغير بعلي، **العقود الإدارية**، طبعة 2005، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر، 2005، ص10

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **مرسوم رئاسي رقم 15-247** مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، العدد 50، مارس 2016، ص 05

[4] Mariusz Maciejewski, **Définition de marchés public**, Fiches techniques sur l'Union européenne[en ligne], décembre 2016, téléchargé le 15/02/2017 URL:/ www.europa.eu

يشير التعريف الى أن الصفقات العمومية عبارة عن عقود تبرم على أساس مالي، يعقد كتابيا بين متعامل أو عدة متعاملين اقتصاديين، بين سلطة أو أكثر من سلطات مقاولات تهدف إلى تنفيذ الاعمال وتوريد السلع أو تقديم الخدمات، ومن خلال التعريف يقصد بسلطة المقاولات مجموع الهيئات المتمثلة في الدولة، السلطات الإقليمية أو المحلية، الهيئات العامة، الجمعيات المشكلة من واحد أو أكثر من هاته الهيئات أو التنظيمات المذكورة.

2. مجال تطبيق الصفقات العمومية

يتضح من خلال المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 التي تتضمن تعريف الصفقات العمومية أنه يقصد بالمصلحة المتعاقدة هي الجهة التي تكون أحد أطراف التعاقد المتمثلة في الدولة الولاية، البلدية أو أحد المؤسسات العمومية[1].

كما جاء في نص المادة 03 من نفس المرسوم "تبرم الصفقات العمومية قبل أي شروع في تنفيذ الخدمات."[2]

وفي المادة 06 من نفس المرسوم " لا تطبق أحكام هذا الباب إلا على الصفقات العمومية محل نفقات:

- الدولة
- الجماعات الإقليمية
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري
- المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة، كليا أو جزئيا، بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية وتدعى في صلب النص "المصلحة المتعاقدة."[3]

تضيف المادة 09 من نفس المرسوم "لا تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لأحكام إبرام الصفقات العمومية المنصوص عليها في هذا الباب، ومع ذلك يتعين عليها إعداد إجراءات إبرام الصفقات حسب خصوصياتها على أساس مبادئ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات، والعمل على اعتمادها من طرف هيئاتها الاجتماعية."[4]

---

[1] مراد بلكعيبات، مداخلة بعنوان: **مجال تطبيق الصفقات العمومية في التشريع الجزائري[على الخط]**، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، مرجع سبق ذكره، ص 02

[2] المادة 03، **المرسوم الرئاسي رقم 15-247**، مرجع سبق ذكره، ص05

[3] المادة 06، **المرسوم الرئاسي 15-247** مرجع سبق ذكره، ص05

[4] المادة 09، **المرسوم الرئاسي 15-247** المرجع نفسه ص06

كما نصت المادة 11 من المرسوم نفسه على "كل هيئة غير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية ولأحكام هذا المرسوم، مهما كان وضعها القانوني تستعمل أموال عمومية بأي شكل كان، ملزمة بإعداد إجراءات إبرام الصفقات على أساس مبادئ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات والعمل على اعتمادها من طرف هيئتها المؤهلة."[1]

استثناء بعض العقود: جاء في نص المادة 07 من المرسوم السابق بعض استثناءات العقود التي لا تخضع لأحكام القانون المنظم للصفقات العمومية وجاء مضمون المادة لبين العقود المعنية وفق الاتي:

- العقود المبرمة من طرف الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري فيما بينها.
- المبرمة مع المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري.
- المتعلقة بالإشراف المنتدب على المشاريع.
- المتعلقة باقتناء أو تأجير أراض أو عقارات.
- المبرمة مع بنك الجزائر.
- المبرمة بموجب إجراءات المنظمات أو الهيئات الدولية أو بموجب الاتفاقات الدولية، عندما يكون ذلك مطلوبا.
- المتعلقة بخدمات الصلح والتحكيم.
- المبرمة مع محامين بالنسبة لخدمات المساعدة والتمثيل.[2]

[1] المادة11، **المرسوم الرئاسي 15-247** مرجع سبق ذكره ص06

[2] المادة 07، **المرسوم الرئاسي 15-247** المرجع والموضع نفسه

المطلب الثاني: نشأة وتطور الصفقات العمومية في الجزائر، وخصائصها

1. نشأة الصفقات العمومية وتطورها في الجزائر

لقد مر النظام القانوني للعقود الإدارية خاصة الصفقات العمومية بعدة مراحل تبعا للتطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال الى الان ويمكن إيجازها في النقاط الاتية:

- **المرحلة الأولى**، ما قبل 1967، لقد كانت الصفقات العمومية أساسا خاضعة للنظام القانوني الصادر في ديسمبر 1962 المتضمن تمديد سريان القانون الفرنسي المنظم للصفقات العمومية على الجزائر المستقلة الا ما كان مخالفا ومتعارضا مع السيادة الوطنية.
- **المرحلة الثانية**، الامر 67-90 المؤرخ في 1967/06/17 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية: لقد كان الهدف من اصدار هذا النص في ظل النظام الاشتراكي السائد أنداك يمثل أساسا في حماية الإنتاج الوطني واليد العاملة الوطنية والاعتماد على الصفقات العمومية كألية وأداة لتنفيذ المخطط الوطني في إطار السياسات التنموية (المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية) وزيادة تنظيم العلاقات بين الادارات العمومية[1].
- **المرحلة الثالثة**، المرسوم الرئاسي 82-154 المؤرخ في 1982/04/10 المتعلق بصفقات المتعامل العمومي: تماشيا مع الاختيار الاشتراكي، صدر هذا المرسوم بهدف شمولية تطبيقه على كافة المؤسسات العمومية بغض النظر على طبيعة موقعها مركزية أو لا مركزية، ادارية أو اقتصادية اجتماعية أو ثقافية فهو جاء ليطبق على كافة وجميع أجهزة الدولة وهيئاتها، الإدارات والمؤسسات العامة وانسجاما مع الاختيار الاشتراكي الذي يدعوا إلى وحدة القانون.
- **المرحلة الرابعة**، المرسوم التنفيذي رقم 91-434 المؤرخ في 1991/11/09 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية: بعد صدور دستور 1981 والتخلي عن النظام الاشتراكي، كان لابد من سن ووضع نظام قانوني يتكيف مع المعطيات السياسة والاقتصادية الجديدة من خلال الأخذ بالازدواجية والثنائية القانونية من حيث التمييز بين بين القانون العام والقانون الخاص كما هو سائد في النظام الاشتراكي (الليبيرالي) والرأسمالي.
- **المرحلة الخامسة**، المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 2002/07/27، المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-301 المؤرخ في 2003/09/11، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية: نظرا للسياسات الاقتصادية (الخوصصة، الشراكة الأجنبية، الشفافية في تسيير الأموال العمومية ضمان مبدأ المساواة...إلخ) تم إعادة صياغة النص المتعلق بالصفقات العمومية باعتبارها أهم العقود الإدارية التي تخص أنشطة الإنجاز وتنفيذ الاشغال.

[1] محمد الصغير بعلي، **العقود الإدارية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 07، 08

- **المرحلة السادسة**، المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 2010/10/07 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام: أهم ما جاء به هذا المرسوم أنه حاول بشكل أوسع وأعمق تكريس المبادئ العامة للصفقات العمومية والمتمثلة في مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية ومبدأ المساواة في معاملة المرشحين ومبدأ الشفافية للصفقة كما حاول هذا المرسوم ارساء المحافظة على المال العام ومبدأ الوقاية من الفساد.[1]
- **المرحلة السابعة**، المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 جاء لتذليل العقبات في إجراءات عقد الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام بهدف السماح للمصالح المتعاقدة بتلبية حاجاتها في شفافية مع احترام الشروط القانونية وترشيد استعمال المال العام طبقا للمعايير الدولية كما جاء في مضمونه مجموعة من المعايير التي تحدد المتعاملين الاقتصاديين مع إعطاء أفضلية للمنتوج الوطني.

الجدول(1-1): نشأة الصفقات العمومية وتطورها في الجزائر

المرحلة	المرجع	أهم ما جاء فيه
الاولى	قبل 1967	تمديد سريان قانون الصفقات الفرنسي مع ما يتلائم ورموز السيادة الوطنية.
الثانية	الامر 67-90 المؤرخ في 1967/06/17	استخدام الصفقات العمومية كأداة لتوجيه مخطط التنمية.
الثالثة	82-154 المؤرخ في 1982/04/10	شمولية التطبيق على المؤسسات العمومية تماشيا مع الاختيار الاشتراكي الذي يدعو الى وحدة القانون.
الرابعة	91-434 المؤرخ في 1991/11/09	تكييف قانون الصفقات العمومية مع المعطيات السياسية والاقتصادية الرأسمالية.
الخامسة	02-250 المؤرخ في 2002/07/27	اعتبار الصفقات العمومية أهم عقد إداري يخص أنشطة الإنجاز وتنفيذ الاشغال.
السادسة	10-236 المؤرخ في 2010/10/07	تكريس المبادئ العامة للصفقات العمومية.
السابعة	15-247 المؤرخ في 2015/09/16	تفويض المرفق العام، تذليل الاجراءات الخاصة بعقد الصفقات العمومية، تشجيع المنتوج الوطني.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع عمار بوضياف، **شرح تنظيم الصفقات العمومية**، الطبعة الثالثة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ص 31

[1] عمار بوضياف، **شرح تنظيم الصفقات العمومية**، الطبعة الثالثة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ص 31

2. خصائص الصفقات العمومية باعتبارها عقد إداري

إن الصفقة العمومية تحمل عدة خصائص تميزها عن باقي العقود الأخرى وهي صادرة من طبيعتها القانونية ويمكن عرضها وفق الاتي:

- **وجوب أن يكون أحد أطراف العقد إدارة عمومية:** لقد عرف هذا المعيار بالمعيار العضوي، لكن هذا المعيار كان محل انتقاد من طرف المهتمين بالقانون كون أن الإدارة قد تبرم عقوداً من عقود القانون الخاص إذا ما رأت أن هذا الطريق أحسن[1] كما يتضح من خلال المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية أن ليس كل الأطراف المتعاقدة هي هيئات إدارية.
- **إتباع أساليب القانون العام:** حينما تتعاقد الإدارة بهدف تسيير المرافق العمومية، فإنها بذلك إلى أساليب القانون العام "إذ أنه ليس مجرد اتصال الإدارة أو هيئة بالعقد يجعله إدارياً، ومعنى ذلك خضوع الصفقة في تنظيمها وإبرامها لقواعد القانون العام وفق إجراءات وقواعد مرسومة تتخذ صورة دفتر الشروط."[2] والمبرر من وجود دفتر الشروط الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الصفقة هو أن الإدارة في عقدها تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة لذلك، فمن الضروري تغليبها على المصلحة الخاصة وتكون بذلك الالتزامات غير متكافئة.[3]
- **ارتباط العقد بتسيير وخدمة المرافق العمومية:"** إن موضوع العقد الإداري يتعلق بنشاط المرفق العام الذي يهدف إلى تحقيق احتياجات المصلحة العامة، وعليه فالعقود الإدارية لا تكتسب هذه الصفة إلا إذا اتصلت بنشاط مرفق من المرافق العمومية وهي الفكرة الأساسية التي اعتمدتها أحكام مجلس الدولة الفرنسي و محكمة التنازع في عدة قضايا، وعليه فإن لم يتصل العقد على هذا النحو بنشاط المرافق العمومية فلا يعد عقدا إداريا كأن يتعلق بإدارة بعض الأموال الخاصة للإدارة، وفي حقيقة الأمر أن استخدام الإدارة لأساليب القانون العام لا يتحقق إلا خدمة وتسييرا للمرافق العمومية."[4]

---

[1] عوادي عمار، **القانون الإداري**، طبعة 2002، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص108

[2] أحمد محمود جمعة، **العقود الإدارية طبقاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات الجديدة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 56

[3] محمود خلف الجبوري، **العقود الإدارية**، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 06

[4] بومرزوق فائزة، **الصفقات العمومية خلال مرحلتي الإبرام والتنفيذ[على الخط]**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم القانونية تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013 ص12 متاح على الموقع URL:/dspace.univ-biskra.dz تاريخ الاطلاع 2017/02/02

المطلب الثالث: أنواع الصفقات العمومية وطرق ابرامها

1. أنواع الصفقات العمومية

بالرجوع للمادة 29 من القسم الثاني، من المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، قام المشرع الجزائري بتحديد بالنص الصريح العقود التي تبرمها الإدارة وأعطاها طابع الصفقة العمومية إن توفرت شروطها ويمكن ايجازها كالآتي:

الشكل (1-1): أنواع الصفقات العمومية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: عمار عوادي، القانون الإداري (النشاط الإداري) ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1990، ص 200.

2. طرق إبرام الصفقات العمومية

رجوعا لأحكام المادة 03 من المرسوم الرئاسي 15-247 نجده قد حدد طرق إبرام الصفقات العمومية ورسمها في طريقتين هما طلب العروض وأسلوب التراضي.

ويمكن إبرازهما وفق الاتي:

1.2 طلب العروض (طريقة المناقصة)

طلب العروض هو إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات، للمتعهد الذي يقوم بتقديم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، استنادا إلى معايير اختيار موضوعية تعد قبل إطلاق الإجراء[1]، تعتبر المناقصة أو استدراج العروض، الصيغة الأكثر تنافسية من جملة الصيغ المتاحة في نص المرسوم الرئاسي السابق كما أنها تتضمن أكبر قدر ممكن من الشفافية، لاعتمادها على طابع الشكلية في كل الإجراءات.[2]

أ. أشكال المناقصة

المناقصة العامة وفقا لقانون الصفقات العمومية إما أن تكون مناقصة وطنية وإما أن تكون دولية، وتتم حسب الاشكال التالية: المناقصة مفتوحة، المناقصة المحدودة مع اشتراط قدرات دنيا، المسابقة.

- **المناقصة المفتوحة**، حسب المادة 43 من المرسوم الرئاسي 15-247 يعرف المناقصة المفتوحة "هي إجراء يمكن من خلاله أي مترشح مؤهل أن يقدم تعهدا" وتسمح بالاشتراك فيها لمن يشاء وتلتزم الإدارة فيها باختيار من يتقدم بأفضل الشروط الفنية والمالية.
- **المناقصة المحدودة مع اشتراط قدرات دنيا**، حسب المادة 44 من نفس المرسوم السابق "هو اجراء يسمح فيه لكل المترشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا قبل إطلاق الاجراء، بتقديم تعهد ولا يتم انتقاء قبلي للمترشحين من طرف المصلحة المتعاقدة، تخص الشروط المؤهلة القدرات التقنية والمالية والمهنية الضرورية لتنفيذ الصفقة وتكون متناسبة مع طبيعة وتعقيد وأهمية المشروع."
- **المناقصة المحدودة**، حسب المادة 45 من نفس المرسوم "هو اجراء لاستشارة انتقائية يكون المرشحون الذين انتقاؤهم الاولي من قبل مدعوين وحدهم لتقديم تعهد" تنفذ المصلحة المتعاقدة الانتقاء الاولي لاختيار المرشحين لإجراء المنافسة عندما يتعلق الامر بالدراسات أو بالعمليات المعقدة أو ذات الأهمية الخاصة.

---

[1] المادة 40، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره ص 12

[2] فيصل نسيغه، **النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها**، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد الخامس، سبتمبر 2002، ص113

- **المسابقة،** حسب المادة 47 من المرسوم نفسه هي إجراء يضع رجال الفن في منافسة قصد إنجاز عملية تشتمل تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة، ويجب أن يشتمل دفتر شروط المسابقة على برنامج للمشرع ونظام للمسابقة وكذا محتوى أظرفة الخدمات والأظرفة التقنية والمالية[1].

ب. إجراءات تطبيق طريقة المناقصة

تقوم المناقصة العامة على تكريس جملة من المبادئ كمبدأ المساواة والشفافية ولذلك فقد ألزم المشرع الإدارة بتحقيق تلك المبادئ بضرورة إتباعها لجملة من الإجراءات التي تقوم بها، يكمن ايجازها كالأتي:

1. **إعداد دفتر الشروط:** "يقصد بدفتر الشروط وثيقة رسمية تضعها الإدارة المتعاقدة بإرادتها المنفردة وتحدد بموجبها سائر الشروط المتعلقة بقواعد المنافسة بمختلف جوانبها وشروط المشاركة فيها وكيفيات اختيار المتعاقد معها. فالإدارة حين إعداد دفتر الشروط في كل صفقة عمومية تستغل خبراتها الداخلية المؤهلة وتجند كل اطارتها المعنيين من أجل الوصول إلى إعداد دفتر شروط يحقق الأهداف المسطرة."[2]
2. **الإعلان (الاشهار):** يعتبر الاعلان المناقصة هو أول إجراء تقوم به الإدارة العامة ويتم بواسطة توجيه الدعوة كافة المقاولين والمتعهدين الراغبين في التعاقد مع الإدارة، ويبين الشروط الموضوعية التي على أساسها يتم التقدم بالعروض[3]، ويحقق الإعلان ضمان إعلام الجميع وخاصة من يهمهم الأمر للمشاركة في المناقصة وفي الوقت المناسب.
3. **إيداع العروض (تقديم العطاءات):** جاء في نص المادة 67 من المرسوم 15-247 "يجب أن تشتمل العروض على عرض تقني وعرض مالي."[4]

العطاءات هي العروض التي يتقدم بها الأشخاص في الصفحة والتي يتبين من خلالها الوصف الفني الذي يستطيع المتقدم القيام به وفقا للمواصفات المطروحة في الصفقة، وكذلك تحديد السعر الذي على أساسه تم إبرام العقد[5].

---

[1] المواد 43، 44، 45، 47، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره ص ص 12 13

[2] سعاد الأطرش، **المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية[على الخط]**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم القانونية، تخصص قانون إداري جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013 ص 54 متاح على الموقع URL:/dspace.univ-biskra.dz تاريخ الاطلاع 2017/02/02

[3] حمزة ورياشي، **حدود السلطة التقديرية للإدارة في الصفقات العمومية [على الخط]** مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم القانونية تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر السنة الجامعية 2013/2012، ص4 متاح على الموقع URL:/dspace.univ-biskra.dz تاريخ الاطلاع 2017/02/02

[4] المادة 67، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره، ص 18

[5] الأمير عبد القادر حفوظة، **أليات الرقابة على الصفقات العمومية-دراسة حالة ولاية الوادي**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر السنة الجامعية 2015/2014، ص09

تقوم الإدارة بالإعلان عن المناقصة وإفصاحها عن نيتها في التعاقد وتحديد الشروط، يتقدم المهتمون بالصفقة لسحب دفتر الشروط التي على أساسها يتم إعداد العرض في المدة المحددة وعلى الإدارة قبل تحديدها لأجل إيداع العروض الأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب المحيطة التي تحول بين وصول المعلومة للمهتمين، كما لها في ذلك السلطة التقديرية في تحديد هذا الأجل، شريطة أن يعلم كل المعنيين بذلك قصد إفساح المجال لأكبر عدد ممكن من المتنافسين.

يتم إيداع العروض مباشرة بعد الإعلان عن المناقصة أو ابتداء من التاريخ الذي تحدده الإدارة إلى غاية آخر يوم وآخر ساعة لفتح الأظرفة التقنية والمالية[1].

يشمل العرض التقني والعرض المالي مجموعة الشروط يمكن توضيحها وفق الاتي:[2]

- ✓ العرض التقني يتضمن ما يلي:
  - تصريح بالاكتتاب.
  - كل وثيقة تسمح بتقييم العرض التقني: مذكرة تقنية تبريرية وكل وثيقة مطلوبة.
  - كفالة تعهد حسب الشروط المنصوص عليها.
  - دفتر الشروط يحتوي في أخر صفحته على العبارة (قرئ وقبل) مكتوبة بخط اليد
  - الأخذ بخصوصية بعض الصفقات العمومية بعين الاعتبار، ولاسيما منها تلك التي تنفذ في الخارج والتي تبرم مع الفنانين أو مع المؤسسات المصغرة، فإنه يمكن للمصلحة المتعاقدة تكييف محتوى الملف الإداري المطلوب من المرشحين أو المتعهدين.
- ✓ العرض المالي يتضمن ما يلي:
  - رسالة تعهد.
  - جدول أسعار بالوحدة.
  - تفصيل تقديري وكمي.
  - التفصيل الفرعي للأسعار بالوحدة.
  - التفصيل الوصفي التقديري المفصل.

4. **لجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض:** نصت عليها المادة 71 من المرسوم الرئاسي 15-247، وقد جاء هذا المرسوم ليضم مهام تقييم العروض إلى لجنة فتح الاظرفة بعدما كانت تقيم من طرف لجنة مستقلة تهتم فقط بتقييم العروض، إذن فإن لجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض "هي لجنة تحدث على مستوى كل مصلحة متعاقدة بصفة دائمة."[3] وتقوم لجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض بالمهام التالية:[4]

---

[1] حمزة ورياشي، **حدود السلطة التقديرية للإدارة في الصفقات العمومية**، مرجع سبق ذكره، ص 09

[2] المادة 67، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره ص 19

[3] الأمير عبد القادر حفوظة، **أليات الرقابة على الصفقات العمومية-دراسة حالة ولاية الوادي**، مرجع سبق ذكره ص 10

[4] المواد 71، 72، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره ص،ص 20، 21

- ✓ فيما يخص مهام فتح الاظرفة، نقوم بالمهام الاتية:
  - تثبت صحة تسجيل العروض
  - تعد قائمة المترشحين أوالمتعهدين حسب ترتيب تاريخ وصول أظرفة ملفات ترشحهم أو عروضهم توضيح محتوى ومبالغ المقترحات والتخفيضات المحتملة.
  - تعد قائمة الوثائق التي يكون منها كل عرض.
  - توقع بالحروف الأولى على وثائق الأظرفة المفتوحة التي لا تكون محل طلب استكمال.
  - تحرر المحضر أثناء إنعقاد الجلسة الذي يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين والذي يجب أن يتضمن التحفظات المحتملة المقدمة من قبل أعضاء اللجنة.
  - تدعوا المترشحين أو المتعهدين عند الاقتضاء كتابيا عن طريق المصلحة المتعاقدة إلى استكمال عروضهم التقنية تحت طائلة رفض عروضهم
  - تقترح على المصلحة المتعاقدة، عند الاقتضاء في المحضر، إعلان عدم جدوى الاجراء حسب الشروط المنصوص عليها.
- ✓ فيما يخص مهام تقييم العروض، تقوم بالمهام الاتية:
  - إقصاء الترشيحات والعروض الغير مطابقة لمحتوى دفتر الشروط أو موضوع الصفقة.
  - تعمل على تحليل العروض على أساس المعايير والمنهجية المنصوص عليها في دفتر الشروط.
  - تقوم في مرحلة أولى، بالترتيب التقني للعروض مع اقصاء العروض التي لم تتحصل على العلامة الدنيا اللازمة المنصوص عليها في دفتر الشروط.
  - تقوم في مرحلة ثانية، بدراسة العروض المالية للمتعهدين الذين تم تأهيلهم الأولي تقنيا.
  - تقوم طبقا لدفتر الشروط باختيار أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية المتمثل في العرض:
    - الأقل ثمنا من بين العروض المالية للمترشحين، يستند فيه على معيار السعر فقط.
    - الأقل ثمنا من بين العروض المؤهلة تقنيا، يستند فيه على عدة معايير.
    - العرض المتحصل على أعلى نقطة استنادا إلى ترجيح عدة معايير من بينها معيار السعر.
  - تقترح على المصلحة المتعاقدة، رفض العرض المقبول إذا ثبت أن بعض ممارسات المتعهد المعني تشكل تعسفا بأي طريقة تأدي إلى الاخلال بقانون المنافسة.
  - ترد عند الاقتضاء، عن طريق المصلحة المتعاقدة الأظرفة المالية التي تتعلق بالعروض التقنية التي تم اقصاؤها.

5. **مرحلة اختيار الصفقة:** تعتبر مرحلة إرساء الصفقة مرحلة حاسمة ينجم عنها اختيار عارض إما بالنظر بتوافر عطائه أو عرضه على مجموعة من الشروط والمواصفات مما دفع بجهة الإدارة لاختياره دون سواء من بقية العروض[1].

ولقد اعترف المشرع الجزائري في المادة 76 من المرسوم الرئاسي 15-247، بأن تختص المصلحة المتعاقدة باختيار المتعاقد مع مراعاة الشروط المتوفرة والمحددة في إعلان المناقصة وطبقا لدفتر الشروط وهذا ما حدده الباب الخامس من هذا المرسوم المتعلق باختيار المتعامل المتعاقد[2].

6. **مرحلة اعتماد الصفقة:** لابد من اعتماد المناقصة ومباشرة إجراءات التعاقد لإضفاء الطابع النهائي والرسمي على الصفقات والإعلان عن إتمام إجراءاتها، فالمنح المؤقت سواء بالنسبة للمصلحة المتعاقدة أو للمتعامل العمومي أو للجان الصفقات، وللممارسة العمل الرقابي، يضل كما وصفه المرسوم الرئاسي منح مؤقت وغير نهائي[3].

تنص المادة 04 من المرسوم الرئاسي 15-247 على أن الصفقات لا تصح ولا تكون نهائية إلى إذا وافقت عليها السلطة المختصة المذكورة أدناه حسب الحالة:

- مسؤول الهيئة العمومية.
- الوزير.
- الوالي.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- المدير العام أو مدير المؤسسة العمومية.

كما نص على إمكانية كل من السلطات المذكورة سابقا أن تفوض صلاحيتها في هذا المجال إلى المسؤولين المكلفين، بأي حال بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[4].

2.2 أسلوب التراضي

يتم التعاقد بالتراضي وفقا للقواعد والإجراءات التي حددها القانون في المناقصة مع استبعاد الإعلان عن التراضي في الصحف والجرائد اليومية وما يترتب على ذلك من مواعيد وإجراءات قانونية[5].

يعرف أسلوب التراضي على أنه " التراضي أسلوب للتعاقد تتحرر فيه الإدارة من كل القيود المفروضة عليها في حالة إقدامها على التعاقد."[6]

---

[1] عمار بوضياف، **شرح تنظيم الصفقات العمومية**، مرجع سبق ذكره، ص110

[2] المادة 76، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره، ص 21

[3] عمار بوضياف، **شرح تنظيم الصفقات العمومية**، مرجع سبق ذكره، ص130

[4] المادة 76، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره، ص 05

[5] الأمير عبد القادر حفوظة، **أليات الرقابة على الصفقات العمومية-دراسة حالة ولاية الوادي**، مرجع سبق ذكره ص 12

[6] عبد العزيز عبد المنعم خليفة، **الأسس العامة للعقود الإدارية**، طابع الولاء الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 162

كما عرفت المادة 41 من المرسوم الرئاسي 15-247 " التراضي هو إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة."[1]

أ. أشكال التراضي

يأخذ التراضي شكلين أساسين نصت عليه المادة 41 من المرسوم الرئاسي 15-247.

- **التراضي البسيط:** لم يقدم نص المادة تعريفا له، بل اكتفى بتوضيح أن إجراء التراضي البسيط قاعدة استثنائية لإبرام العقود لا يمكن اعتمادها إلى في حالات حددها المشرع على سبيل الحصر وهي:
  - عندما لا يمكن تنفيذ الخدمات إلا على يد متعامل متعاقد وحيد يحتل وضعية احتكارية أو ينفرد بامتلاك الطريقة التكنولوجية التي اختارتها المصلحة المتعاقدة.
  - في حالة الاستعجال الملح المحلل بخطر داهم يتعرض له ملكا أو استثمار للمصلحة المتعاقدة أو الامن العمومي، أو خطر داهم يتعرض له ملك أو استثمار قد تجسد في الميدان ولا يسعه التكييف مع آجال المناقصة.
  - في حالة تموين مستعجل مخصص لضمان سيرا لاقتصاد أو توفير حاجات السكان الأساسية بشرط أن الظروف التي استوجبت هذا الاستعجال لم تكن متوقعة من المصلحة المتعاقدة.
  - عندما يتعلق الامر بمشروع ذو أولوية وذو أهمية وطنية وفي هذه الحالة، يخضع اللجوء الى هذا النوع الاستثنائي لإبرام الصفقات للموافقة المسبقة لمجلس الوزراء.
  - عندما يتعلق الامر بترقية الإنتاج أو الأداة الوطنية للإنتاج.
  - عندما يمنح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة العمومية، أو عندما تنجز هذه المؤسسة كل نشاطها مع الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[2].
- **التراضي بعد الاستشارة:** يمكن تعريف التراضي بعد الاستشارة على أنه "هو إجراء استثنائي لإبرام الصفقات العمومية يسمح للإدارة باختيار الطرف المتعاقد إذا توفرت الحالات والشروط المنصوص عنها."[3] كما أن المرسوم الرئاسي 15-247 لم يقد تعريفا للتراضي بعد الاستشارة فقد اقتصر على تحديد الحالات التي تلجأ إليها المصلحة المتعاقدة وقد حصرها في الاتي:
  - عنما يعلن عدم جدوى طلب العروض للمرة الثانية.

---

[1] المادة 41، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره، ص 12

[2] المادة 49، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره، ص 14

[3] فريد كركادن، **مداخلة بعنوان طرق وإجراءات إبرام الصفقات العمومية [على الخط]**، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، مرجع سبق ذكره، ص 7

- في حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة، التي لا تستلزم طبيعتها اللجوء إلى طلب العروض.
- في حالة صفقات الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات الوطنية السيادية في الدولة.
- في حالة الصفقات الممنوحة التي كانت محل فسخ، وكانت طبيعتها لا تتلاءم مع أجال طلب العروض جديد.
- في حالة العمليات المنجزة في إطار استراتيجية التعاون الحكومي أو في إطار اتفاقات ثنائية تتعلق بالتمويلات الامتيازية، أو تحويل ديون إلى مشاريع تنموية أو هبات[1].

ب. إجراءات تطبيق طريقة التراضي

الأصل أن الإدارة المتعاقدة في حالات التراضي لا تلتزم بإتباع إجراء معين، غير أن المرسوم الرئاسي ألزمها بتعليل اختيارها عند كل رقابة تمارسها الجهات المعينة، فإذا توفرت أحد الحالات التي تقتضي اللجوء إلى أسلوب التراضي البسيط أو التراضي بعد الاستشارة، فإن على الإدارة تبرير توافر هذه الحالة، الرقابة وهذا بإسناد الصفقة للمتعامل الأقدر مع مراعاة المعيار المالي[2].

ولقد حدد المرسوم الرئاسي 15-247 في مادته 50 على إجراءات تطبيق طريقة التراضي البسيط ويمكن ابرازها وفق الاتي:

- تحدد حاجتها في ظل احترام أحكام المرسوم.
- تتأكد من قدرات المتعامل الاقتصادي.
- تختار متعاملا اقتصاديا يقدم عرضا له مزايا من الناحية الاقتصادية.
- تنظم المفاوضات حسب الشروط المنصوص عنها.
- تؤسس المفاوضات المتعلقة بالعرض المالي على أساس أسعار مرجعية.

كما حددت المادة 52 من نفس المرسوم على إجراءات تطبيق طريقة التراضي بعد الاستشارة ويمكن عرضها وفق الاتي:

- في حالة قررت المصلحة المتعاقدة استشارة مؤسسات لم تشارك في طلب العروض، فإنه يجب عليها نشر الإعلان عن الاستشارة حسب الاشكال والشروط المنصوص عنها.
- تحدد قائمة الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة والاشغال بموجب مقرر من الهيئة العمومية السيادية حسب الحالة.
- ضرورة اعداد المصلحة المتعاقدة في إطار التراضي بعد الاستشارة، رسالة استشارة على أساس دفتر الشروط يخضع قبل الشروع في الاجراء لتأشيرة لجنة الصفقات المختصة[3]

---

[1] المادة 51، **المرسوم الرئاسي 15-247**، المرجع نفسه ص 15

[2] عمار بوضياف، **شرح تنظيم الصفقات العمومية**، مرجع سبق ذكره، ص140

[3] المادتين 50، 52، **المرسوم الرئاسي 15-247**، مرجع سبق ذكره ص 15

من خلال ما سبق يمكن توضيح طرق إبرام الصفقات العمومية وفق الشكل الآتي:

الشكل (2-1): طرق ابرام الصفقات العمومية

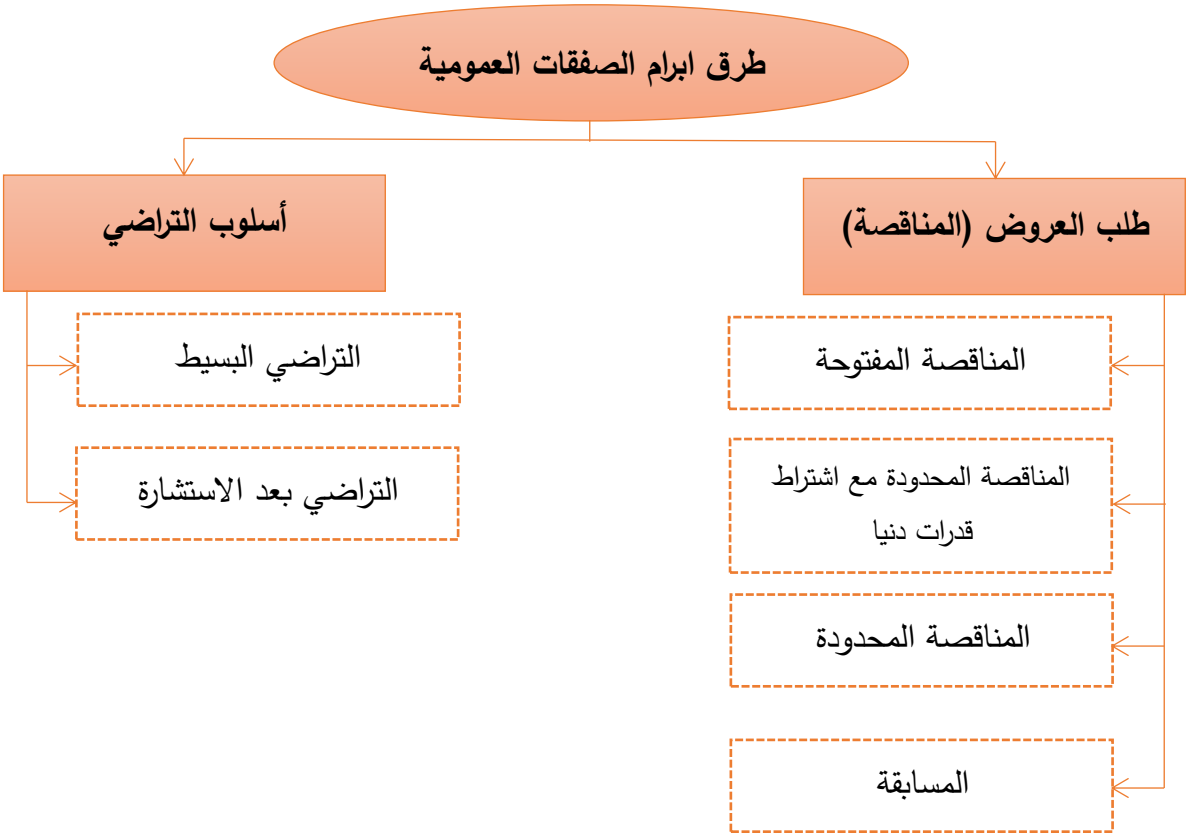

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على أحكام المادة 03 من المرسوم الرئاسي 15-247

المبحث الثاني: الأسواق والاسعار النفطية العالمية

يساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما يؤثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة، ومن هذا المنطلق يمكن عرض أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بأسواق النفط، وكذا المتعاملون فيها.

المطلب الأول: تعريف الأسواق النفطية، خصائصها، وأهم الفاعلين فيها

1. تعريف الأسواق النفطية وخصائصها

أ. تعريف الأسواق النفطية (البترولية)

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

كما يمكن تعريفها كذلك على أنها المكان الطبيعي أو الوهمي، لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها، بين الأطراف المتبادلة[1].

ب. خصائص الأسواق النفطية

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص يمكن عرضها وفق الاتي[2]:

- **سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.
- **الاتجاه نحو التكامل الرأسي*:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله وتكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام على غاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

---

[1] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **مداخلة بعنوان: العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك والسببية [على الخط]** كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، دون سنة نشر، ص 12 متاح على الخط URL:/freit.org تاريخ الاطلاع 04/02/2017

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008 ص، ص 14، 15

- **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الاسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

2. أهم الفاعلين في السوق النفطية

2. 1 من حيث الدول المنتجة

أ. من حيث الدول المنتجة داخل الاوبك

- **منظمة (الأوبك**):** ببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيين لسوق البترول العالمية فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية منظمة الاقطار المصدرة للنفط، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية الامريكية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 م وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة والتي بلغت 15 % حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

أهداف المنظمة:

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي تتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية.
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول لدول الأعضاء.
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.
- تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول.

ب. من حيث الدول المنتجة خارج الأوبك

- **الدول المستقلة المصدرة للبترول** :في 08 مارس 1988 بلندن، عقد اجتماع بمشاركة كل من مصر المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين، حيث أكدت المجموعة في الاجتماع على ضرورة حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، وقد تم في هذا الاجتماع

---

*التكامل الرأسي في صناعة النفط: يعبر عن تقسيم المهام بين الشركات العاملة بدرجة متكاملة فالبعض يركز على عمليات الاستكشاف والبحث والبعض الاخر يقوم بعمليات الإنتاج والاستغلال والبعض الأخر يقوم بعمليات التكرير والنقل والتسويق.

** **الأوبك:** هي منظمة الأقطار المصدرة للنفط، وهي منظمة عالمية تضم ثلاثة عشر دولة، تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها يختصر اسمها إلى منظمة الأوبك (OPEC: Organization of the Petroleum Exporting Countries) و يعمل أعضاءها لزيادة العائدات من بيع النفط في سوق العالمية وتملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياط العالمي المستخلص من النفط.

وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل 06 أشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة.

2. 2 من ناحية الدول المستهلكة

- **وكالة الطاقة الدولية***: إن إنشاء وكالة دولية للطاقة يهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز:
  - تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.
  - السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.
  - إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
  - دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.
  - تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

إذن فالهدف الرئيس من انشاء الوكالة الدولية للطاقة يتمثل في تقوية موقف المستهلكين للبترول وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

- **الشركات البترولية العالمية:** سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وهولندا، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية، كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة، كما أنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، أكبر هذه الشركات هي شركة أكسون و غولف، شركة تكساسو، شركة موبيل أويل، شركة تشيفرون، الشركة الهولندية شل، والبريطانية بريتش بيتروليوم[1].

* **وكالة الطاقة الدولية:** هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975، شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية للبترول وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، ليصل حاليا إلى 28 عضوا.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص40

المطلب الثاني: أسعار البترول، أنواعه، والعوامل المؤثرة فيه

1. تعريف سعر البترول وأنواعه

أ. **تعريف سعر البترول:** السعر البترولي هو تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة، نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها، من هذا التعريف نخلص إلى أن هناك تركيبة لسعر البترول هي:

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين.
- كمية البترول المطلوبة بسعر معين.
- تركيبة سوق البترول وبالأخص درجة المنافسة بين المنتجين.
- نوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين أي درجة الثقة أو الخطر الذي يشوب المعاملات.

عندما تطرح كمية منتجة من طرف البائع فهنا تخطر الرغبة وأمل بيع هذه الكمية من أجل عائد ما يبحث عن قيمة الكمية الممكنة الملبية لرغبة المشتري والبائع معا، وعندما يكون هناك رد فعل من طرف المنتجين من خلال تلك الكميات المنتجة المطروحة بسبب تغيرات في الأسعار نكون أمام مرونة العرض نسبة للسعر.[1]

ب. أنواع أسعار البترول

- **السعر المعلن:** ظهر السعر المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1830، حيث تولت الشركات البترولية مهمة إعلانه عند أبار الإنتاج بمجرد شرائها البترول من المنتجين، غير أن عملية الإعلان هذه انتقلت من الآبار إلى موانئ التصدير نتيجة تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية.
- **السعر الرسمي:** ظهر هذا السعر سنة 1880، لما كان البيع يتم عند البئر البترولي، فعملت الشركات الإعلان عن أسعارها ودعم ذلك بحسومات وبدأ التنافس التسعيري، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون السعر الرسمي يتحدد من خلال قيمة المنتجات المشتقة للبترول الخام في سوق تنافسية للاستهلاك النهائي، وأي تغير في الطلب المشتق يؤثر مباشرة على السعر الفوري للبترول الخام وبدوره يؤثر على السعر الرسمي.
- **السعر الفوري:** يعرف بالسعر الفوري أو السعر الحر والذي يتحدد وفق السوق الحرة، إذ يعتمد تقديره على أساس العرض والطلب، أنشئ هذا السعر تبعا للسوق المسماة السوق الفورية من طرف

[1] بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند) من 2006 إلى 2009**، مرجع سبق ذكره ص 15

الشركات الكبرى، فهذه السوق تعرف بأنها سوق حر لأجل قصير أين يحدث بيع البترول الخام هروبا من عقود طويلة المدى بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية[1].

- **سعر الإشارة:** ترى الدول البترولية استعمال سعر الإشارة دعما لمداخيلها حيث انه اقل من السعر المعلن وأكبر من السعر الفعلي الحقيقي ويحسب سعر الإشارة بالرجوع إلى السعر الرسمي والسعر الفوري لعدة سنوات.
- **الأسعار المحققة:** عند ظهور نوع جديد من الشركات البترولية ذات معاملات تجارية هامة تكمن في تلك الحسومات والتسهيلات المتنوعة ترضي المشتري، ما حمل الشركات البترولية للدول المنتجة إلى نهج نفس السلوك التسعيري، النوع التسعيري سمي بالأسعار المحققة أي التي يتم الشراء بها في الحين المحقق، كما يسميها البعض بالسعر الصحيح أو السعر العادل.
- **سعر الكلفة الضريبية:** أخذت بهذا السعر الشركات البترولية العاملة على الأراضي البترولية، حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة على الدخل فهو يعتبر السعر الذي تتحرك به بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية[2].

2. العوامل المؤثرة في أسعار البترول

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد في صادراتها على النفط بنسبة كبيرة، كذلك هو الشأن بالنسبة للدول الأكثر استهلاكا للنفط وهذا نظرا لاعتمادها عليه كمصدر رئيسي للطاقة والذي يعتبر الأكثر استهلاكا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وبذلك فأسعار النفط تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي. ووفقا لهذا الطرح يمكن إبراز أهم العوامل التي تأثر في أسعار البترول وهي كالاتي[3]:

- **الطلب العالمي:** من خلال التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للنفط واعتمادها في ذلك على الكميات المطلوبة في المستقبل، يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، فقد عرفته الوكالة الدولية للطاقة على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير (المخزونات الأولية) ومن كميات خامة أو النفط الغير مكرر الموضوع للتوزيع مباشرة، ويتأثر الطلب العالمي على البترول بعدة عوامل يمكن ذكرها كالتالي:

---

[1] بن زيدان حاج، **أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص 102

[2] قبلي زهير، **تحديد سعر النفط الخام في الاجلين القصير والطويل باستعمال التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ**، رسالة ماجيستر غبر منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1999، ص 4

[3] بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند) من 2006 إلى 2009**، مرجع سبق ذكره ص 15

- النمو الاقتصادي العالمي: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالطلب النفطي وهو أهم العوامل المؤثرة فيه والعلاقة بينهما علاقة طردية خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.
- المواد الطاقوية البديلة: كلما سجلت أسعار النفط تطورات جديد في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى مواد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليص الكمية من النفط للضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت أسعار النفط مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى.
- الاستقرار السياسي في العالم: يعتبر الاستقرار السياسي أحد العوامل المؤثرة على الطلب النفطي والذي ينعكس مباشرة على أسعار النفط فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في تقلص الإمدادات النفطية وهذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكا للنفط بالتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات النفطية.
- فصول السنة: لا شك أن الطلب على النفط يختلف باختلاف فصول السنة أي حسب اختلاف درجات الحرارة الفصلية، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء، وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصل السنة للحفاظ على مستوى محدد من السعر.

- **العرض العالمي:** يعد العرض النفطي احد أهم العوامل المؤثرة على الأسعار وبطريقة مباشرة فزيادة المعروض النفطي تسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح بحيث أن تقليص المعروض النفطي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا ما يلاحظ من خلال استراتيجية منظمة الأوبك في تسقيف الإنتاج وتوزيع حصص مخصصة لكل دولة، وبالتالي التحكم في الأسعار، ويمكن تعريف العرض النفطي على أنه الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية خامة أو مكررة في مصانع التكرير عند سعر محدد، فالعرض هو استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق ويتأثر الطلب العالمي على البترول بعدة عوامل يمكن ذكرها كالتالي:
  - الطلب النفطي: يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي بحيث إذا لاحظ المنتجون للنفط زيادة في الطلب النفطي فان ذلك يشجعهم على رفع معروضهم النفطي في السوق أما إذا حدث نقص في الطلب فان ذلك يدفعهم إلى تقليص الكميات المعروضة.
  - سعر النفط: إن كميات العرض هي بدورها تتحدد بأسعار النفط في حد ذاتها فإذا عرفت الأسعار ارتفاعات عالية فان هذا حتما سوف يشجع الدول المنتجة على رفع منتجوها النفطي وكذلك فإنها تشجع من عمليات البحث والتنقيب.

- المنافسة بين المنتجين للنفط: إن السوق النفطي يتكون من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة في السوق وواقعيا فان هذه المنافسة موجودة بين دول الأوبك ودول غير الأعضاء في المنظمة مما يؤثر على الكميات المعروضة.
- عمليات البحث والتنقيب عن النفط: إن عمليات البحث والتنقيب عن النفط تعتبر من أهم العوامل المحددة والمؤثرة في كميات النفط المعروضة، فقد شهد النفط عبر محطاته التاريخية أزمة كان سببها الرئيسي عمليات البحث والتنقيب، إذ بذلك إلى الانخفاض في الأسعار.

المطلب الثالث: تاريخ التسعير البترولي العالمي

منذ اكتشاف أول حقل بترولي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1860، ارتبط نمو صناعة البترول بنشاط وصراعات الشركات البترولية العملاقة وذلك نتيجة لخصائص البترول السابق ذكرها، فقد اعتمدت الشركات البترولية الى حد كبير على الموارد البترولية الأمريكية حتى بداية الحرب العالمية الثانية، بحيث تنامى الإنتاج البترولي الأمريكي من 1397 برميل عام 1860 حتى بلغ 4.7 مليون برميل عام 1945 والتي مثلت 63% من إنتاج البترول العالمي لعام 1945 وبالتالي اعتمد العالم خلال تلك المرحلة في سد حاجاته البترولية على الإمدادات البترولية الأمريكية بشكل كبير.

1. **نظام نقطة الأساس 1920-1945:** شهدت الساحة البترولية في هذه المرحلة تحولات جذرية أهمها احتلال منطقة الشرق الأوسط مركزاً أساسياً في إمداد العالم بالبترول حيث تنامت حصة منطقة الشرق الأوسط من 7%عام 1945 إلى 30% عام 1970 من الإنتاج البترولي العالمي، إلا إن زيادة حصة الإمدادات البترولية من الشرق الأوسط جاءت وليدة سياسات الشركات البترولية العالمية القائمة في زيادة معدلات إنتاج الزيت الخام من منطقة الشرق الأوسط بأرخص الأسعار، الأمر الذي مكن من زيادة الطلب العالمي على بترول الشرق الأوسط بمعدلات عالية والإسراع في التحول من الفحم الى البترول، وبالتالي اعتمدت الشركات البترولية العالمية في زيادة دخلها البترولي بانتهاج سياسة زيادة معدلات الإنتاج أعلى من منطقة الشرق الأوسط واستنزاف المكامن البترولية بمعدلات مرتفعة مع عدم التقيد بالاستغلال الاقتصادي الأمثل للحقول البترولية بغرض تزويد الدول المستهلكة بالبترول الرخيص وتنشيط حركة ونماء اقتصاديات الدول الصناعية الغربية ورفع مستوى رفاهية مجتمعاتها.

وهذا السلوك الاستغلالي هو أحد الأسباب الكامنة التي أدت عام 1960 في تشكيل منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) لمواجهة تلك السياسات الجائرة، وسعي دول الأوبك بالمشاركة في نظام تسعير البترول العالمي مع مطلع السبعينات من القرن العشرين.

وباستعراض تاريخ نظام أسعار البترول في منطقة الشرق الأوسط، ابتداء من مطلع الثلاثينات بعد الاكتشافات البترولية الكبيرة في بعض مناطق الخليج العربي قد عرف هذا النظام بنقطة الأساس

المنفردة ونتج عنه تحقيق الشركات البترولية الكبرى مكاسب طائلة نظراً لان الشركات كانت تدفع أتاوات ثابتة للدول المنتجة في الشرق الأوسط مقدارها 22 سنتاً أمريكياً عن البرميل بينما تبيع بترول منطقة الشرق الأوسط بعد معادلته بأسعار الخليج في الولايات المتحدة الأمريكية البالغة آنذاك 1.05 دولارا للبرميل مضافا إليه أجور نقل وهمية تجنيها الشركات البترولية ويتحملها المستهلك وبنسبة أعلى كلما قرب ميناء التسليم من منطقة الشرق الأوسط مما يعني تضرر دول أوروبا الغربية والدول القريبة من منطقة الشرق الأوسط من تكاليف النقل الوهمية.

2. **نظام نقطة الأساس المزدوجة 1939-1945:** مع اندلاع الحرب العالمية الثانية تصاعدت الضغوط لتعديل طريقة تسعير بترول منطقة الشرق الأوسط حيث تمكنت بريطانيا عام 1944 في حمل الشركات بإتباع نظام نقطة الأساس المزدوجة أو ما يعرف أيضاً بنظرية تعادل الأسعار حيث تم فصل سعر بترول منطقة الشرق الأوسط واعتبار الزيت العربي الخفيف بترول قياسي، وحدد سعره 1.05 دولار للبرميل. ونتيجة لنظام نقطة الأساس المزدوجة أصبحت هناك نقطة أساس ثابتة في منطقة الخليج العربي تعادل بين سعر البترول في منطقة الخليج العربي والبترول في خليج المكسيك على أساس تسليم ميناء التصدير وبذلك تم القضاء على كلفة النقل الوهمية وتمكنت الدول خارج الولايات المتحدة الاستفادة من خفض تكاليف الفاتورة البترولية بشراء بترول منطقة الشرق الأوسط وبالتالي تنامي الطلب على بترول الشرق الأوسط وارتفع سعر الزيت الخام العربي الخفيف من 1.05 دولار للبرميل عام 1944 حتى بلغ 2.22 دولارا للبرميل، ولكن في عام 1948 عندما تأسست إدارة التعاون الاقتصادي الأمريكية لمساعدة أوروبا الغربية أو ما يعرف بمشروع مارشال ونظراً لأنها كانت تمول شراء أوروبا الغربية لبترول الشرق الأوسط تم الضغط على الشركات البترولية بتحويل نقطة تعادل أسعار بترول الخليج العربي وربطه بأسعار البترول الفنزويلي على أساس تسليم نيويورك والذي أدى إلى إحداث خصم في أسعار بترول الشرق الأوسط نظراً لقيام الشركات البترولية بتسعير بترول الشرق الأوسط وكأنه مصدر كله إلى نيويورك، ومعناه ان سعر بترول الشرق الأوسط قد تحمل أجور نقل إضافية من لندن إلى نيويورك مع العلم ان صادرات البترول من الشرق الأوسط الى الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تمثل سوى جزءاً صغيراً من مجمل صادرات الشرق الأوسط البترولية، كل هذه الأمور أدت الى حصول الشركات البترولية على أرباح من النقل فوق الأرباح الناجمة عن إنتاج بترول الشرق الأوسط، وأثر ذلك انخفض سعر الزيت العربي الخفيف من 2.22 دولار للبرميل في مارس 1948 إلى 1.75 دولار للبرميل ولفترة طويلة من يوليو 1949 حتى إبريل 1953 بينما بلغ في نفس الفترة سعر زيت الفنزويلي 2.65 دولاراً للبرميل وسعر زيت غرب تكساس بسعر 2.75 دولاراً للبرميل.

وظلت الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط قانعة الى حد ما بأسس التسعير المعمول بها نظراً لارتباط الأسعار المعلنة من قبل الشركات البترولية بالأسعار المعلنة في الولايات المتحدة الأمريكية

وارتفاع سعر برميل الزيت العربي الخفيف من 1.75 دولاراً في إبريل 1953 الى 2.08 دولار في عام 1957[1].

3. **نظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة 1946-1950:** اعتبر ميناء ميناك (نابولي إيطاليا) كنقطة تعادل النقطتان الجديدتان المذكورتين أعلاه نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين في هذا الميناء رغم هذا وبسبب حجم المعاملات والمصالح تأثر نظام السعر مما أدى للعودة إلى النظام الأول حيث أنه وجدت نقطة واحدة جديدة لتلغي كل من نقطة خليج المكسيك ونقطة الخليج العربي عوضت بنقطة ومنطقة أخرى هي غرب إنكلترا نتيجة لفقدان الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها العالمي باعتبار أن أوروبا أصبحت تنافس على البترول العربي، ولما كانت الحكومة الأمريكية يهمها أيضا خفض السعر في أوروبا حيث كانت تتحمل نفقات طائلة طبقا لمشروع مارشال فقد ضغطت على الشركات للوصول إلى حل وسط بموجبه سمح لبترول الشرق الأوسط بأن يرتفع قليلا إلى مستوى 1.75 دولار للبرميل، مع سعر 2.75 دولار للبرميل في خليج المكسيك وبذلك يكون خط الاستواء هو نيويورك عام 1950[2].

[1] خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية**، الطبعة الأولى، دون دار نشر، السعودية، 2003، ص- ص 19- 21

[2] بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند) من 2006 إلى 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 38

المبحث الثالث: الاقتصاد الريعي البترولي، وأعراض أزمات انخفاض أسعار النفط عليه (عرض الازمة الحالية، وأزمتي 86-98).

باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد بصورة أساسية على عائدات البترول في تمويل مختلف النفقات العمومية، فهو بذلك شديد الحساسية لتغير في عنصر السعر، ووفقا لهذا المنطلق يمكن عرض أهم الازمات السعرية لانخفاض سعر البترول وماهي أعراضها على الاقتصاد الوطني، انطلاقا من أزمتي 1986 و1998، ووصولا إلى عرض الازمة الحالية محل الدراسة المتعلقة بسنة 2014.

المطلب الأول: الاقتصاد المبني على الريع البترولي

1. مفهوم البلد القائم على اقتصاد الريع

- **مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية:** الريع مفهوم متعدد الجوانب حيث تطور عبر الزمن، لكنه بقي محافظا على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره، ويمكن إعطاء مفهوم اقتصادي شامل للريع على أنه "فائض الدخل الناجم عن عدم مرونة السوق، حيازة المهارات النادرة أو الاستثنائية، عدم تطابق العرض والطلب."[1]
- **مفهوم البلد الريعي:** البلد الريعي "هو البلد الذي يتلقى مبالغ كبيرة من الريع الخارجي على أساس منتظم، هذه الأخيرة هي العائدات التي تدفعها الشركات الأجنبية او حكومات بلد معين"[2]

2. الاثار المنتشرة المترتبة على اتباع اقتصاد الريع

إن الاقتصاد الريعي له مزايا وفي نفس الوقت له سلبيات عديدة تعتبر عائق للنمو الاقتصادي في الدولية الريعية، أي هناك محددات كثيرة للنمو الاقتصادي القائم على الريع يمكن الإشارة إليها من خلال الاثار الاقتصادية للصدمات الخارجية لاقتصاد ريعي هذا من خلال نظرية العلة الهولندية.

أ. **العلة الهولندية:** تعرف على أنها حالة الانفجار في قطاع انتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى أخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير التجارية، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع الغير تجارية، ومن أسباب ظهور هاته العلة هي كالاتي:

---

[1] Eift B, Gelb A, Tallroth, **Gérer la manne pétrolière: les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole[en ligne],** Finances et développement, Mars 2003 p 40-45 , URL:/imf.org

[2] زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، **مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014) [على الخط]**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، أيام 07 و08 أفريل 2015، جامعة سطيف، الجزائر، ص 2، متاح على الموقع URL:/eco.univ-setif.dz تاريخ الاطلاع 2017/02/18

- التوسع في قطاع الموارد الطبيعية (لعنة الموارد الطبيعية): إن اكتشاف مورد طبيعي كالنفط والذهب. إلخ، في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة تساعد على اطلاق قوى النمو، غير أن وفرة هاته الأخير مع سوء تسييرها قد يتحول الامر إلى نقاط سلبية يمكن إيضاحها كالتالي:
  - ميل قيمة عملة الدولة نحو الارتفاع مما يأثر سلبا على درجة تنافسية هذه الدول على المستوى العالمي.
  - الاعتماد على إيرادات صادرات المورد الطبيعي مما يجعل الاقتصاد هش وشديد الحساسية لتقلبات أسعار الصادرات من المورد الطبيعي.
- المساعدات الأجنبية: تؤدي زيادة الأموال الخارجية الناتجة عن المساعدات الأجنبية إلى التأثير المباشر على عملة الدولة المستقبلة لها، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة على التنافسية الخارجية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن أن يأتي من التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، إذ قد تؤدي إما إلى رفع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها[1].

ب. الاثار الاقتصادية للصدمات الخارجية (أثار العلة الهولندية)

يعتبر نموذج قوردن و نيري (Gorden et Neary) عام 1982، من أهم النماذج المفسرة لنظرية العلة الهولندية، انطلاقا من تحليل هذا النموذج يتضح أن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات هي كالاتي:

- القطاع الانفجاري: يمثل قطاع النفط أو جميع قطاعات الصناعات التصديرية تتميز منتوجاتها بارتفاع أسعارها الكبيرة والفجائية في السوق الدولية.
- القطاع المتأخر : يحوي السلع التجارية لقطاعي الصناعة، والفلاحة.
- قطاع السلع الغير متبادلة: يحتوي على جميع السلع غير قابلة للتبادل الدولي مثل البيانات والخدمات والنقل... إلخ، وتتحد أسعارها في السوق المحلية.

هناك نوعان من الاثار الحقيقية للعلة الهولندية ويتمثلان في أثر النفقات وأثر انتقال عوامل الإنتاج اللذان يظهران في كلا من سوق السلع وسوق العمل وقد تم تحليلهما بالاعتماد على النموذج السابق وفق الاتي:

- أثر الانفاق: حسب كوردن ونيري، إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في القطاع الانفجاري، يخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سينجم عنه طلب إضافي على السلع الاستهلاكية والخدمات، وبالتالي يستدعي زيادة الطاقة الإنتاجية مما ينتج عنه انتقال عوامل الإنتاج (العمل) من القطاعات الأخرى إلى القطاع الانفجاري. أي أنه نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية سيرتفع معدل صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها هذا ما يجعل

[1] زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، **مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره ص 03

أسعار السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية، وبالتالي المستهلك سيفضل استهلاك السلع الأجنبية مما ينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة، وبالتالي عجر الميزان التجاري وأخيرا عجز في ميزان المدفوعات[1].

- أثر حركة عوامل الإنتاج: يظهر ذلك من خلال:
  - تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى القطاع المزدهر، نظرا إلى ارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية سيؤدي إلى انخفاض العمل في القطاع الأول مما يؤدي إلى نقص في التحصيل (انخفاض الإنتاجية) وهذا ما يعرف بأثر اللاتصنيع.
  - تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع الغير متبادلة ويظهر ذلك من خلال توجه أغلب الاستثمارات نحو المشاريع الكبرى كبناء المطارات وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على قطاع السلع الغير متبادلة، مما يؤدي إلى امتصاص اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاع الغير منتج، وهذا يؤدي إلى تراجع الصناعة ويعرف بالتراجع الغير المباشر للتصنيع.

هناك أثر أخرى للعلة الهولندية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي يمكن ذكر البعض منها وهي كالأتي:

- الانفاق الغير المنتج لعوائد الدولة، يظهر في أوجه الانفاق لمجموعة عوائد مالية كبيرة للدولة، غالبا ما توجه نحو استثمارات غير إنتاجية مثل: إنشاء البنايات والبنى التحتية ...إلخ
- تساهم هاته العلة على تفشي الفساد الاقتصادي حيث أن تلك الثروات الريعية تؤدي إلى ابطاء خطى النمو الاقتصادي من خلال خلق مناخات سياسات تنمو من خلالها أساليب الحكم الاستبدادية[2]

[1] زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، **مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره ص 04

[2] خالدي خديجة، **أثر الانفتاح على الاقتصاد الجزائري[على الخط]**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2005، ص 88 متاح على الموقع URL:/univ-chlef.dz تاريخ الاطلاع 2017/02/18

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند انخفاض الأسعار على الدول النامية المصدرة وغير المصدرة للبترول.

قبل البحث في الأثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط يتطلب الأمر أولا توضيح مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول، وباعتبار الجزائر من الدول النامية يمكن ابراز أهم الاثار الاقتصادية لأزمات انخفاض أسعار النفط على الدول النامية خاصة فيما يتعلق بجانب تصدير البترول أو من عدمه.

1. مفهوم الازمات السعرية في صناعة البترول

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجأ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أوكلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن أن يكون مرده إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية[1].

2. أثار انخفاض أسعار البترول على الدول الغير مصدرة للبترول

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للبترول حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو، ويمكن إبراز أهم الأثار المترتبة على انخفاض أسعار البترول على الدول الغير مصدرة للبترول وهي كالأتي[2]:

- أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك* وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله بسبب المخاوف من سحب دول الأوبك أموالها من البنوك الغربية لمواجهة انخفاض أسعار النفط الأمر الذي كان سيجعل البنوك تنهار بسبب أزمة السيولة مما فاقم من أزمة المديونية الخارجية.
- أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا، الامر الذي دفع العديد من الدول النامية إلى استنزاف

---

[1] الدوري أحمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص27

[2] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011 ص 48

* المقصود **بالإقراض التطوعي** لدول الأوبك: تلك القروض التي كانت الدول الأعضاء في المنظمة تقدمه للدول النامية بمعدلات فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان الإعفاء التام من دفع الفوائد على القروض.

احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات*، الأمر الذي ترتب عليه انكماشا داخليا كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي).

- تضررت الدول النامية غير مصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الازمة أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية.

3. أثار انخفاض أسعار البترول على الدول النامية المصدرة للبترول

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي[1]:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية، وإنما الذي تغير هو (الانفاق الاستثماري والانمائي**).

---

* الضغط على الواردات: يقصد به التقليل من الواردات بهدف توفير احتياطات نقدية.

[1] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مرجع سبق ذكره ص ص 48-49

** الانفاق الاستثماري والانمائي: ينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري وبسبب تراجع العائدات النفطية قامت دول الأوبك بتقليص الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي.

المطلب الثالث: أعراض أزمات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني (عرض الأزمة الحالية، و أزمتي 1986-1998)

نتيجة التغيرات التي تحدث في أسعار البترول وبفعل اعتماد الجزائر المباشر والكبير على العوائد البترولية في تحقيق تنمية البلاد مما يجعلها أكثر عرضة لتحمل خسائر كبيرة نتيجة التغير والانخفاض في سعر النفط، ووفقا لهذا المنطلق يمكن عرض أهم الأزمات السعرية التي شهدت انخفاض شديد في أسعار النفط وتداعيتها على الاقتصاد الوطني والمتمثلة في أزمتي الانخفاض سنة 1986، وسنة 1998، وتداعيات الازمة الحالية لسنة 2014.

1. أثر أزمة 1986 على الاقتصاد الوطني

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986، وانهيار السعر النفطي، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 0.9 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون دينار.

هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

- **الميزانية العامة:** وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر ب 24 دولار للبرميل في حين كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من العائدات البترولية، تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإيرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دينار جزائري إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي عجز قدره 19 مليار دج.

الجدول (2-1): أثر أسعار البترول على الميزانية العامة للجزائر سنة 1986

الفارق	الحقيقي	المرجعي/المتوقع	الفارق
السعر / مليون دولار	15	24	09
رصيد الميزانية/مليار دج	-19	-14	05

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المرجع ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89، دار الهدى للنشر والتوزيع عين مليلة، الجزائر، ص 41

الشكل (3-1): أثر إنخفاض سعر البترول على رصيد الميزانية سنة 1986

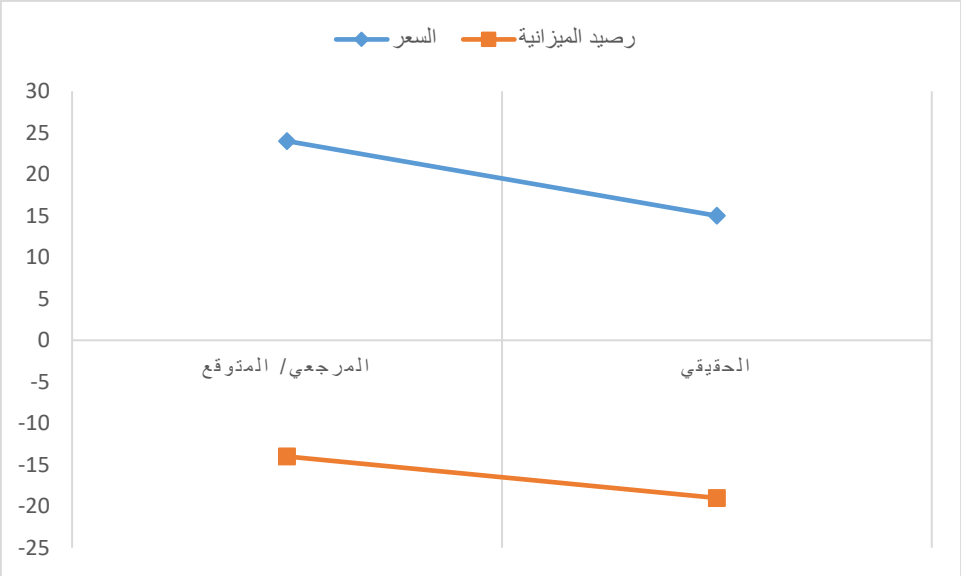

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المعطيات السابقة.

التحليل:

يلاحظ من خلال الجدول (02) والشكل (03) العلاقة الطردية بين سعر البترول ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة الزمنية لسنة 1986، حيث أنه كلما انخفض سعر البترول ب1.8 مليون دولار انخفض معه رصيد الميزانية العامة ب 01 مليار دينار جزائري.

- **(الميزان التجاري وميزان المدفوعات*):** سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، بلغ 6.59 مليار دج، إذ أن نسبة 97.47% صادرات الجزائر محروقات، أما واردتها فبلغت 20.06% موارد غذائية، حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج عام 1986 بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- **الاستثمار:** اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عام 1986 من 12 إلى 9.5 مليار دج انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير[1].

---

* **الميزان التجاري** :هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته.

ميزان المدفوعات :هو خلاصة للعمليات المالية التي تتمّ، خلال فترة معينة من الزمن، بين بلدٍ ما ومختلف البلدان الأجنبية

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 41 بتصرف

2. أثر أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري:

رغم الإنجازات والتحويلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر ظل الاقتصاد بشكل عام ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الأسعار سنة 1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل.

انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك بتخفيض حصتها لإعادة توازن الأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة الأوبك قد انخفض بنسبة 3.3% سنة 1998 لتصل إلى 818 ألف برميل يوميا وبنسبة 11.4% أي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999، مقارنة مع سنة 1997، وهذا بسبب منظمة الأوبك بشأن خفض سقف إنتاجها ب 2600 برميل/ يوميا باستثناء العراق، وذلك لامتصاص الفائض الموجود في السوق وإعادة توازن قوى العرض والطلب.

إن أزمة 1998 كان لها آثار على وضع الاقتصاد الكلي للجزائر كالاتي:

- **الميزانية العامة للدولة:** أدى التراجع الكبير لأسعار البترول إلى انخفاض اسعار البترول لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997، ومن تم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 52.6 مليار دينار لتصل إلى 882 مليار دينار مقابل 829 مليار دينار سنة 1997، في المقابل بلغت النفقات 1022.7 مليار دينار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 140.7 مليار دينار سنة 1998 مقابل عجز 84.7 مليار دينار في السنة التي قبلها.

الشكل (4-1): أثر انخفاض سعر البترول على الميزانية العامة (مقارنة بين سنتي 97-98)

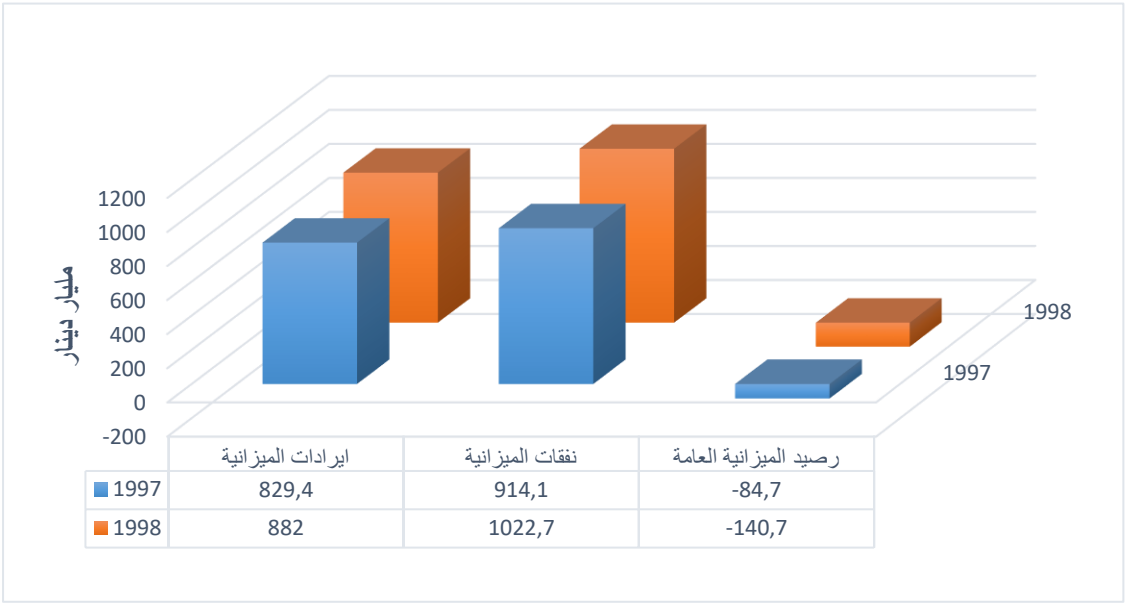

	ايرادات الميزانية	نفقات الميزانية	رصيد الميزانية العامة
1997	829,4	914,1	-84,7
1998	882	1022,7	-140,7

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات السابقة

- **الميزان التجاري:** شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% مقارنة بالسنة التي تسبقها ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ عام 1995 رغم الجهود لتقليصها فارتفعت بنسبة 10.9% خلال عام 1998.
- **ميزان المدفوعات:** سجل عجزا بقيمة 1.74 مليار دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 يقدر بحوالي 1.16 مليار دولار. حيث سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997[1].

الشكل(5-1): أثر انخفاض سعر البترول على ميزان المدفوعات سنتي 1997-1998

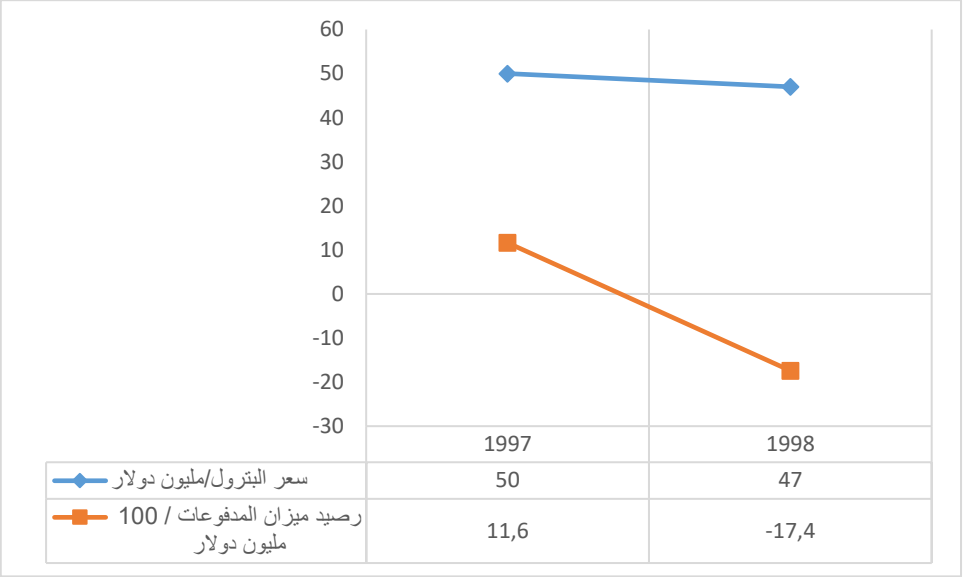

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات السابقة

3. الازمة الحالية لانخفاض الأسعار (أسبابها وتداعيتها)

انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014، ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع العام 2016 بنسبة تجاوزت 72%.

أ. أسباب أزمة انخفاض أسعار النفط الحالية

يمكن الإشارة إلى أهم الأسباب التي كانت وراء حدوث الازمة الحالية لانخفاض أسعار النفط وهي كالأتي:

[1] جميلة بن معلم، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003 ص 47 بتصرف

- **ظهور إنتاج النفط الصخري:** الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- **التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، واجتمعت باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار.
- **الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية:** وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.
- **تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة:** كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادرتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي 3/2 ناتجها المحلي الإجمالي وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى[1].

ب. تداعيات الازمة على الاقتصاد الوطني

لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات*" واستخدمت هاته الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي. ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

- **انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط:** فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 مقارنة بـ 2014 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 45.47%.

[1] عبد الحميد مرغيث، **بحث بعنوان تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة [على الخط]** كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص 3 متاح على الموقع URL:/ iefpedia.com تاريخ الاطلاع 2017/02/18

* **صندوق ضبط الإيرادات:** تم إنشاءه في سنة 2000، كآلية تثبيت وضبط وتعديل للميزانية العامة للدولة، حيث يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد بـ 37 دولار للبرميل.

- **خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:** حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، حيث ان تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار.
- لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 1.714 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015، أي انخفاض بـ 33% على مدى 12 شهرا.
- **عجز في الحسابات الخارجية:** حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014.
- انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013.

وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فانه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام[1].

[1] عبد الحميد مرغيث، المرجع نفسه، ص 4

خلاصة الفصل:

تعد الصفقات العمومية نوع من التصرفات القانونية التي تصدرها الإدارة في إطار أداء الوظيفة الإدارية وتحقيق الخدمة العمومية وتسيير المرافق العمومية الممثلة في الدولة، الجماعات الإقليمية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري.

مرت الصفقات العمومية في الجزائر بعدة مراحل وتطورات منذ الاستقلال، وكان آخر تعديل على القانون المنظم لها قبل السنتين الماضيتين بهدف تذليل الاجراءات الخاصة بعقد الصفقات العمومية وتشجيع المنتوج الوطني، كما تحمل هاته الصفقات عدة أنواع متمثلة في عقود إنجاز الاشغال، اقتناء اللوازم، إنجاز الدراسات وتقديم الخدمات، وتبرم إما عن طريق المناقصة أو عن طريق التراضي.

تعد الاسواق النفطية من أهم الأسواق التي وجهت نحوها الدول إقتصادياتها، كمستهلك ومنتج بديل عن الطاقة الفحمية التي كانت سائدة، وأخذت هذه الاسواق مجموعة من الخصائص كسوق احتكار القلة، الاتجاه نحو التكامل الرأسي والاتجاه نحو التكتل، ما نجم عنه تشكيل فئات فاعلة في هذا السوق أهمها منظمة الاوبك ووكالة الطاقة الدولية والشركات العالمية للبترول إضافة الى الدول المستقلة المصدرة للبترول.

يكتسي سعر البترول الذي يمثل القيمة النقدية للسلعة البترولية عدة أنواع ويتأثر بالطلب والعرض العالميين، كما يخضع لعدة أنظمة وفقا لمراحل تاريخية متمثلة في نظام نقطة الأساس، نظام نقطة الاساس المزدوجة ونظام نقطة الاساس الواحدة المتعادلة.

تعد الجزائر من بين الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد على البترول بشكل كبير لتمويل ميزانيتها ما يجعلها ضمن قائمة الدول النامية التي تتأثر بالأزمات السعرية البترولية بشكل سلبي ومباشر، وليس بنفس الدرجة التي تتأثر بها الدول النامية والغير المصدرة للبترول، التي يبرز الأثر عليها في عقود المقاولات وإجمالي الصادرات الى الدين الخارجي.

تمهيد:

تمثل الصفقات العمومية محور التنمية وتنفيذ الخطط والبرامج التي تضعها الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة بما يتماشى مع طبيعة الوضعية الاقتصادية السائدة، ولشك أن الازمة الحالية للنفط كان لها الأثر على الاقتصاد الجزائري ينعكس ذلك في الإجراءات التي يتم اتخادها والتدابير اللازمة التي تتخذها السلطات بغية التحكم في تداعيات وأثار الازمة.

وباعتبار الصفقات العمومية أحد الأدوات الاستراتيجية والاساسية التي تعبر عن اتجاه الدولة التنموي يمكن عرض أهم الاتجاهات التي اتخذها السلطات فيما يتعلق بالصفقات العمومية، بالتحديد تلك التي تتعلق بولاية أدرار من خلال دراسة معطيات والبيانات المقدمة من طرف المراقب المالي كمشرف أساسي على الصفقات المبرمة وكذا مراقبتها وقبولها والتأشير عليها.

حتى يتم الوقوف على هاته المفاهيم وإبراز أهم الأفكار والالمام بجوانب الموضوع، يمكن هيكلة هذا الفصل وتقسيمه إلى ثلاث مباحث كالأتي:

- المبحث الأول: المراقب المالي، هيكله التنظيمي، ودوره في الرقابة على الصفقات العمومية.
- المبحث الثاني: إجراءات الصفقات العمومية في ظل الازمة النفطية الحالية.
- المبحث الثالث: تحليل سلسلة إجمالي مبالغ الصفقات العمومية في ظل الازمة النفطي الحالية – حالة أدرار –

المبحث الأول: المراقب المالي، هيكله التنظيمي، ودوره في الرقابة على الصفقات العمومية

تعتبر مصلحة المراقبة المالية من الأجهزة الرقابية التي تعطي التقارير المتعلقة بالتصرف في الأموال فإنها تقوم بعملية المراجعة والرقابة على النفقات، كما تمنع الوقوع في الأخطاء والمخالفات المالية في أكثر الأحيان، حيث تقوم بمساعد على الدقة في تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات المالية[1].

المطلب الأول: تعريف المراقب المالي ودوره في الرقابة على الصفقات العمومية

1. تعريف المراقب المالي، والمراقب المالي المساعد وشروط انابته

أ. **المراقب المالي:** هو شخص تابع لوزارة المالية ويتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري يمضيه الوزير المكلف بالميزانية، ويكون مقره الوزارة المعين بها أو على مستوى الولاية ويعمل بمساعدة مساعدين له يعينون بموجب قرار وزاري ورقابة المراقب المالي هي رقابة شرعية وليست مراقبة ملائمة إذ أنها تقوم على رقابة شرعية الإنفاق.

ويمكن التمييز بنين نوعين من المراقبين، المراقب المالي والمراقب المالي المساعد وكل منهما يعين من بين الموظفين الذين يمارسون مهامهم في المديرية العامة للميزانية، وكل حسب رتبته، بحيث أن المراقب المالي مسؤول عن تسيير مصالح المراقبة المالية، أما المراقب المالي المساعد مسؤول في حدود الاختصاصات التي يفوضها إليه المراقب المالي عن الأعمال التي يقوم بها وعن التأشيرات التي يسلمها[2].

ب. **المراقب المالي المساعد:** هو شخص مفوض له من قبل المراقب المالي وتحت سلطته ووفقا لشروط محددة ممارسة مهام هذا الأخير وفقا لكيفيات تحدد بموجب قرار، وذلك فيما يخص الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقات العمومية بالإضافة إلى المهام المكلف بها قانونا، وذلك بعد المصادقة عليها من طرف المدير العام للميزانية عندما يتعلق الأمر بمصالح الرقابة المالية لدى الولاية أو البلدية غير أنه لا يمكن للمراقب المالي المساعد القيام بـ: الرفض النهائي، الإشعار التقرير المفصل.

ج. **شروط إنابة المراقب المالي:** في حالة الغياب الغير متوقع للمراقب المالي أو حدوث مانع يحول دون ممارسة مهامه، تمارس صلاحيات هذا الأخير من طرف المراقب المالي المساعد يعين مسبقا

[1] لطفي فاروق زلاسي، **دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة المراقبة المالية لولاية الوادي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015 ص 65

[2] لطفي فاروق زلاسي، المرجع نفسه، ص 67

بصفته نائبا عنه، باقتراح من المراقب المالي وبموجب مقرر صادر عن المدير العام للميزانية كما هو موضح سابقا، ويتولى المراقب المالي المساعد النيابة في الحالات الاتية:

- في حالة الشغور المؤقت لمنصب المراقب المالي.
- في حالة غياب المراقب المالي، واقتراح منه لتوكيل المهام للمراقب المساعد.
- كما يمارس المراقب المالي المساعد جميع الصلاحيات المخولة للمراقب المالي طيلة فترة النيابة[1].

2. دور المراقب المالي في الرقابة على الصفقات العمومية

تخضع الصفقات العمومية التي تبرمها المصالح المتعاقدة للرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ وقبل تنفيذها وبعدها، حيث تمارس عمليات الرقابة التي تخضع لها الصفقات في شكل رقابة داخلية ورقابة خارجية ورقابة الوصاية، فبعد دراسة ملف الصفقة وفي حالة الموافقة عليه ومنح التأشيرة، تبلغ المصلحة المتعاقدة والسلطة الوصية عليها، وعليه فبعد تحصلها على تأشيرة لجنة الصفقات العمومية، تبادر المصلحة المتعاقدة بإعداد ملف الالتزام لتعرضه على المراقب المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن تأشيرة المراقب المالي التي يمنحها قبل انجاز العقد (الرقابة القبلية)، أو الصفقة لا تعبر سوى عن ضمان وتأكيد وجود رخصة البرامج التي تسمح بإبرام الصفقة، حيث يعبر عن رقابة المراقب المالي من خلال مرحلتين، مرحلة قيام العقد الخاص بالصفقة وتنتهي بمرحلة تصفية الحساب، أما المرحلة الأولى تبدأ بحضور ممثل وزارة المالية في لجنة اختيار المتعاقد، أما المرحلة الثانية فتعبر عن وضع التأشيرة من أجل تسديد الحساب.

كما يتأكد قبل وضع تأشيرته من صحة كل من النقاط الاتية:

- صحة الاسم العائلي والشخصي للمتعاقد إذا كان شخصا طبيعيا.
- صحة الاسم التجاري والمقر الاجتماعي وممثله إذا كان شخصا معنويا.
- يتحقق من محل الصفقة وما إذا كانت مطابقة لما جاء في الإعلان عنها.
- ويتأكد من صحة الوثائق المرفقة حتى يتجنب أي نزاع يمكن أن يحصل لاحقا.
- في مرحلة تسديد الأقساط يتأكد المراقب المالي من كون النفقات قد صرفت من اعتماد متوفر وأن نوعها مطابق لباب الميزانية المقترح اقتطاعها منه.
- مشروعية محل الصفقة بالنسبة للقوانين والأنظمة.
- يتحقق المراقب المالي أيضا من كون الالتزام المقترح يتعلق حقيقة بمجموع النفقة التي تلتزم الإدارة باقتطاعها طيلة السنة.

[1] ناصر ياسين، **المراقب المالي في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون إداري جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014 ص67

غير أنه وفي حالة ما إذا لاحظ المراقب المالي نقائص بعد التأشيرة على مشروع الصفقة يقوم بتبليغ كل من الوزير المكلف بالميزانية ورئيس لجنة الصفقات العمومية المختصة والآمر بالصرف المعني عن طريق إشعار[1].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصلحة الرقابة المالية بالولاية

1. الهيكل التنظيمي للمصالح الرقابة المالية

نص المرسوم التنفيذي رقم 11-381 المتعلق بتنظيم مصالح الرقابة المالية، على هيكلة وتنظيم مصالح المراقب المالي بالولاية، بحيث تتكون مصلحة المراقبة المالية من مكتبين إلى أربعة مكاتب، توضع تحت سلطة المراقب المالي الذي يساعده من ثلاثة إلى خمسة مراقبين ماليين مساعدين، و تهيكل المكاتب في فروع يحدد عددها بثلاث فروع على الأكثر.

تنظم مصلحة المراقبة المالية المتعلقة بولاية أدرار محل الدراسة التي تضم ثلاثة مراقبين ماليين مساعدين في مكتبين:

- مكتب محاسبة الالتزامات والتحليل والتلخيص.
- مكتب الصفقات العمومية وعمليات التجهيز.

كما نص المرسوم نفسه على تحديد عدد المراقبين الماليين لدى الإدارة المركزية والولاية والبلدية، وكذا عدد المراقبين الماليين المساعدين الملحقين بكل مراقب المالي، وكذا تنظيم مصالح المراقبة المالية في مكاتب وفي فروع بقرار مشترك من طرف الوزير المكلف بالميزانية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية[2].

وفي الشكل الاتي الهيكل التنظيمي للمصالح المراقبة المالية المتعلقة بولاية أدرار[3]:

---

[1] لطفي فاروق زلاسي، **دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة المراقبة المالية لولاية الوادي**، مرجع سبق ذكره ص70

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **مرسوم تنفيذي رقم 11-381** مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1432 الموافق لـ 21 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بمصالح المراقبة المالية، العدد 64، نوفمبر 2011، ص ص 19 20

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قرار وزاري مشترك**، مؤرخ في 19 شعبان عام 1433 الموافق لـ 09 جويلية سنة 2012، يحدد عدد المراقبين الماليين والمراقبين الماليين المساعدين وكذا تنظيم مصالح المراقبة المالية في مكاتب وفروع، العدد 28، ماي 2013، الصفحات 19، 20، 21، 22

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لمصالح المراقبة المالية

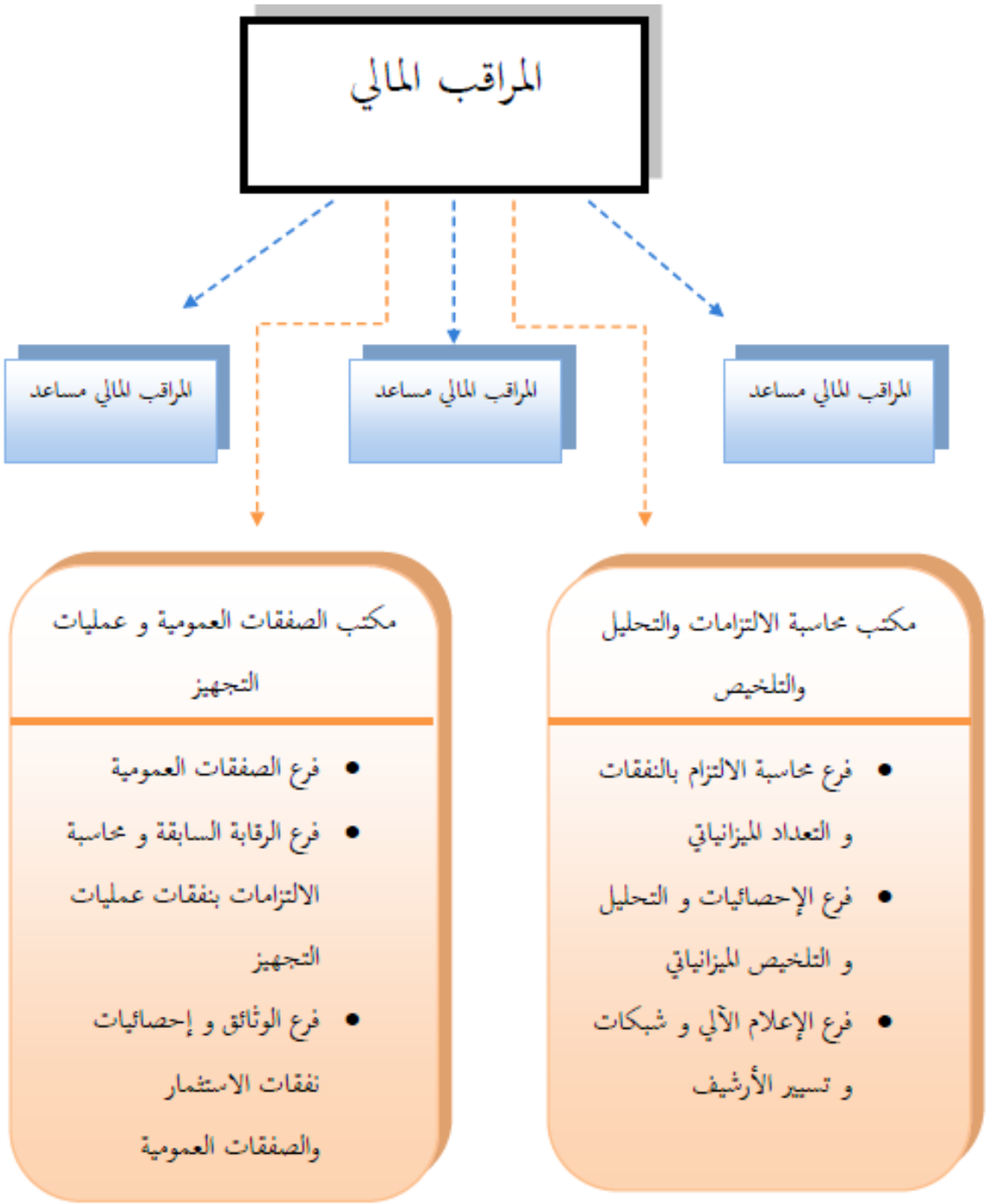

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع، قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 19 شعبان عام 1433 الموافق لـ 09 جويلية سنة 2012، يحدد عدد المراقبين الماليين والمراقبين الماليين المساعدين وكذا تنظيم مصالح المراقبة المالية في مكاتب وفروع، العدد 28، ماي 2013

2. تنظيم ومهام مصالح المراقبة المالية

- **مهام المراقب المالي:** حسب المادة 10 من المرسوم التنفيذي 11-381 يمكن الإشارة إلى مهام المراقب المالي في النقاط الاتية[1]:
  - تنظيم مصلحة المراقبة المالية وإدارتها وتنشيطها.
  - تنفيذ الاحكام القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بمراقبة النفقات الملتزم بها.
  - القيام بأية مهمة أخرى مترتبة عن عمليات الميزانية.
  - تمثيل الوزير المكلف بالمالية لدى لجان الصفقات العمومية، ولدى المجالس الإدارية ومجالس توجيه المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الأخرى.
  - اعداد تقارير سنوية عن النشاطات وعروض الأحوال الدورية الوافية التي توجه إلى الوزير المكلف بالمالية.
  - تنفيذ كل مهام الفحص والرقابة المتعلقة بجوانب تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمالية العمومية بناء على قرار الوزير المكلف بالمالية.
  - تقديم نصائح للأمرين بالصرف على المستوى المالي.
  - إعداد تقييم سنوي ودوري حول نشاط المراقبة المالية.

- **مهام المراقب المالي المساعد:** يكلف المراقب المالي المساعد بما يلي[2]:
  - مساعدة المراقب المالي في ممارسة مهامه في حدود ما يسمح له القانون.
  - إعداد تقرير للمراقب المالي عن نشاطه وظروف ممارسة صلاحيات المسندة إليه.
  - إنابة المراقب المالي في حالة غيابه أو حصول مانع له، حسب الشروط والكيفيات التي تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية.

يتم تعين رؤساء مكاتب بقرار من الوزير المكلف بالميزانية بناء على الاقتراح من المراقب المالي من بين[3]:

- الموظفون الذين ينتمون على الأقل إلى رتبة مفتش محلل مركزي للميزانية أو رتبة معادلة لها.
- الموظفون المرسمون الذين ينتمون إلى رتبة مفتش محلل رئيسي للميزانية أو مفتش محلل للميزانية أو رتبة معادلة لهما، الذين يثبتون 03 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

- **مهام مكتب محاسبة الالتزامات والتحليل والتلخيص:** يضم هذا المكتب فرع محاسبة الالتزام بالنفقات والتعداد الميزانياتي، فرع الاحصائيات والتحليل والتلخيص الميزانياتي، فرع الاعلام الالي والشبكات

[1] المادة 10، **مرسوم تنفيذي رقم 11-381**، مرجع سبق ذكره ص21

[2] المادة 13، **مرسوم تنفيذي رقم 11-381**، المرجع نفسه، ص 22

[3] المادة 16، **مرسوم تنفيذي رقم 11-381**، المرجع والموضع نفسه

وتسيير الأرشيف، تتمثل المحاسبة التي يمسكها المراقب المالي في مجال نفقات التسيير في النقاط الاتية[1]:

- مسك محاسبة الالتزامات بالنفقات باستثناء عمليات التجهيز العمومي.
- مسك محاسبة التعداد الميزانياتي.
- مسك سجلات تدوين التأشيرات والرفض.
- شكيل رصيد وثائقي متعلق بالمالية العمومية والوظيفة العمومية.
- إعداد الوضعيات الإحصائية الدورية المتعلقة بالالتزامات بالنفقات العمومية والتعداد الميزانياتي.
- تشكيل قواعد بيانات إحصائية.
- تحليل وتلخيص الوضعيات الإحصائية التي تقدمها المصلحة.
- جمع التقارير التي تعدها المكاتب الأخرى للمصلحة.
- المساهمة في تنفيذ المخطط التوجيهي للإعلام الالي للمديرية العامة للميزانية على مستوى المصلحة.
- حفظ وتسيير أرشيف المصلحة.

كما تتمثل محاسبة الالتزامات في تلك التي يمسكها المراقب المالي في مجال نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، طبقا لمقرر البرامج أو التفويض ترخيص البرامج المبلغة له من السلطة المؤهلة بالنسبة لكل قطاع فرعي.

- **مهام مكتب الصفقات العمومية:** يكلف مكتب الصفقات العمومية لاسيما بـ[2]:

- دراسة مشاريع دفاتر شروط المناقصات أو التراضي التي يكون فيها المراقب المالي أو ممثله مقررا أو عضوا في لجنة الصفقات.
- دراسة مشاريع الصفقات العمومية والملاحق التي يكون فيها المراقب المالي أو ممثله مقررا أو عضوا في لجنة الصفقات.
- إعداد التقارير التقدمية والتحليلية المتعلقة بمشاريع العقود التي تمت دراستها.
- المساهمة مع مكتب عمليات التجهيز في دراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات العمومية والملاحق التي لا تدخل ضمن اختصاص لجان الصفقات.
- تحضير الإشعارات المبينة للنقائص الملاحظة في الصفقات العمومية والملاحق المؤشر عليها من طرف لجان الصفقات العمومية المؤهلة، بالتنسيق مع مكتب عمليات التجهيز.
- متابعة الملفات التي تكون موضوع رفض التأشير.
- تشكيل رصيد وثائقي متعلق بالصفقات العمومية أو النفقات العامة.

[1] المادة 05، **قرار وزاري مشترك**، مرجع سبق ذكره ص22

[2] **مرسوم تنفيذي رقم 11-381**، المرجع نفسه، ص23

- **مهام مكتب عمليات التجهيز:** يكلف مكتب عمليات التجهيز بـ[1]:
  - التكفل بترخيص البرامج ا ولتعديلات المدخلة عليها.
  - الرقابة السابقة لمشاريع الالتزام بالنفقات التي يتكفل بها المكتب.
  - مسك محاسبة الالتزامات بالنفقات التي يتكفل بها المكتب.
  - إعداد مذكرات الرفض.
  - مسك سجلات تدوين تأشيرات الرفض.
  - متابعة الملفات التي تكون موضوع رفض.
  - إعداد الوضعيات الإحصائية الدورية المتعلقة بالالتزامات بالنفقات التي يتكفل بها المكتب.
  - تشكيل رصيد وثائقي متعلق بالنفقات لاسيما نفقات الاستثمار العمومي.

- **مهام مكتب التحليل والتلخيص:** هي مصلحة تشرف على التحليل على مستوى المصالح الرقابة من فكرة الالتزام إلى غاية التجسيد الفعلي، والتنفيذ من طرف مصلحة التلخيص وذلك عن طريق متابعة دورية ودقيقة للمعطيات في كل سنة على المشاريع، قرارات، برنامج عمل تمنح فيه كل المعلومات والتقارير اللازمة للمراقب المالي على مستوى الوزارة أو الولاية أو البلدية ولها الحق في اقتراح خطط لسير مصالحها ويكلف مكتب التحليل لاسيما بـ[2]:
  - تشكيل قواعد بيانات إحصائية.
  - تحليل وتلخيص الوضعيات الإحصائية المقدمة من طرف المصلحة.
  - إعداد التقرير بالتنسيق مع المكاتب الأخرى للمصلحة.
  - المساهمة في تنفيذ المخطط التوجيهي للإعلام الآلي للمديرية العامة للميزانية على مستوى المصلحة.
  - المساهمة في تحسين المحيط المعلوماتي ونظام المعلومات للمصلحة.
  - حفظ أرشيف المصلحة وتسييره.

[1] المادة 04، **قرار وزاري مشترك**، مرجع سبق ذكره ص22

[2] المادة 03، **مرسوم تنفيذي رقم 11-381**، المرجع نفسه ص21

المبحث الثاني: إجراءات الصفقات العمومية في ظل الازمة النفطية الحالية

إن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات في النصف الثاني من سنة 2014، جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتأكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، ومنها الجزائر التي تعتمد على سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتعلق بصفة أساسية بإيرادات المحروقات، إذ أن خروج الجزائر من وضعية التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه للاستثمارات في القطاعات المنتجة بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية الغير قادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية، ولمواجهة هذا الانخفاض يجب على الحكومة التوجه نحو ترشيد النفقات العمومية، لاسيما على مستوى التسيير وترشيد الواردات[1]، إذن ومن خلال الطرح سوف يتم عرض أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في جانب الصفقات العمومية كأليّة لترشيد النفقات ومواجهة الانخفاض الحاد لأسعار النفط.

المطلب الأول: إجراءات التجميد والتسقيف

1. إجراءات التجميد

لجأت الحكومة الجزائرية كأسلوب لترشيد النفقات وكأليّة لمعالجة عمليات التجهيز في إطار ترشيد الميزانية وبناء على مراسلة من السيد الوزير الأول المؤرخة في 17 سبتمبر 2015(لاحظ المرفق 01) والمرسلة إلى جميع الأطراف المعنية والتي تتمثل في مصالح الرقابة المالية الخاصة بكل ولاية، المرفقة بمصفوفة ملخص قائمة عمليات التجهيز العمومي المعنية والغير معنية بالتجميد، وفي الجدول الموالي يمكن عرض أهم العمليات التي تخص عملية التجميد ومن عدمها:

الجدول (2-1): جدول العمليات المعنية بقرار التجميد

العلميات	طبيعة عملية التجميد
عمليات التجهيز المتعلقة بإنشاء البنية التحتية والاعمال الغير المعلنة	تجميد كل العمليات ماعدا المعفاة من التجميد
عمليات التجهيز المتعلقة بالصيانة، إعادة التأهيل التهيئة، تمديد البنية التحتية الموجودة سابقا	عمليات التجهيز المتعلقة بالصيانة غير معنية بالتجميد، باقي العمليات مجمدة
العمليات المرتبطة بقيام بأعمال الدراسات التي بدأت	تجميد العملية، مع القيام بعملية دفع مستحقات الدراسة

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، **مداخلة بعنوان: انهيار أسعار النفط، الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية..... مرجع سبق ذكره، الصفحات 02، 12، 13

عمليات اقتناء المعدات والتجهيزات لأشغال البنية التحتية المستلمة حديثا أو في طور الانجاز	يتم التجميد وفق الأولويات حسب القطاعات ووفقا للاعتماد الممنوح
العمليات التي تنطوي على الدراسات	يتم تجميد الدراسات المنجزة قبل بداية المشاريع الدراسات المتعلقة بالمصالح العمومية (إحصاءات..الخ) غير معنية بالتجميد
عمليات التخصيص الجرافي (حسب الموقع الجغرافي)	عمليات معنية بالتجميد
التخصيص التقني (حسب طبيعة)	عمليات غير معنية بالتجميد
العمليات المتعلقة باقتناء السيارات الادارية	عمليات مجمدة، ما عدا المعفاة من التجميد
المنشئات المدرسية	تجميد قائمة أشغال المنشئات المستلمة في إطار الدخول الاجتماعي سنة 2016-2017، أما العمليات المتعلقة بإعادة التأهيل وصيانة المنشئات المدرسية المجودة غير معنية بالتجميد
عمليات التجهير الممولة ذاتيا من طرف ميزانيات الولاية والبلديات	عمليات غير معنية بالتجميد

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصالح المراقبة المالية بأدرار

2. إجراءات التسقيف

تم اعتماد هذا الاجراء كألية لترشيد النفقات ووضع العاملين على تنفيذ الميزانية في إطار سياسة اللاتجاوز (لاحظ المرفق 02)، بمعنى أنه يتم تحديد سقف للمبالغ الذي لا يمكن تجاوزها في ابرام الصفقات العمومية التي تدخل ضمن تنفيذ المخططات التي تتعلق بميزانيتي التجهيز والتسيير، وقد تم تحديد سقف المبالغ عبر القطاعات وحسب الوزارات التابعة لها، ويمكن عرض هاته المبالغ وفق الجدولين التاليين:

- تسقيف نفقات الدولة المتعلقة بميزانية تجهيز الدولة – ولاية أدرار –

الجدول (2-2): تسقيف نفقات الدولة المتعلقة بميزانية تجهيز الدولة

القاطاعات	المبلغ (مليار دينار)
برنامج القطاع المركزي	**1 073 451.00**
البنية التحتية للطرقات	443 858.00
المطارات	29 593.00
التخطيط والتهيئة العمرانية	600 000.00
برنامج القطاع اللامركزي	**11 360 440.50**
قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	9 273.00
قطاع الموارد المائية والبيئة	1 694 597.50
قطاع الغابات	12 500.00
قطاع السياحة	13 497.00
قطاع التخزين والتوزيع	23 864.00
قطاع البنية التحتية للطرقات	4 044 548.00
قطاع المطارات	998 953.50
قطاع البنية التحتية للإدارة	1 545 286.50
قطاع التعليم	739 807.00
قطاع التكوين واليد العاملة	132 620.00
قطاع التعليم العالي	100 000.00
قطاع الأوقاف	200 000.00
قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات	838 000.00
قطاع الشباب	374 037.00
قطاع الثقافة	398 000.00

قطاع المجاهدين	16 590.00
قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية	12 810.00
قطاع السكن	206 057.00
المجموع العام	**12 433 891.50**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصالح المراقبة المالية بأدرار

- تسقيف نفقات الدولة المتعلقة بميزانية تسيير الدولة – ولاية أدرار–

الجدول (2–3): تسقيف نفقات الدولة المتعلقة بميزانية تسيير الدولة

الوزارة	المبالغ (مليار دينار)
وزارة الضمان الوطني والاسرة وقضايا المرأة	211 480.0
وزارة الطاقة	99 610.3
وزارة السكن والعمران والمدينة	350 865.0
وزارة المالية	603 467.0
وزارة التجارة	300 178.0
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد	392 975.6
وزارة النقل	34 994.0
وزارة التكوين والتعليم المهني	1 021 754.0
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2 014 000.0
وزارة الثقافة	44 752.0
وزارة العدل	243 550.0
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	188 372.8
وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية	50 555.0
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	66 661.0

وزارة المجاهدين	21753.3
وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال	56 174.6
وزارة الشباب والرياضة	483 690.0
وزارة الشؤون الدينية والاوقاف	1 470 976.3
وزارة التربية الوطنية	19 621 402.1
وزارة الصناعة والمناجم	54 178.0
وزارة الموارد المائية والبيئة	256 772.2
وزارة الاشغال العمومية	388 772.7
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	1 109 330.1
المجموع العام	29 086 244.8

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصالح المراقبة المالية بأدرار

إذن من خلال ما تم عرضه في الجداول السابقة يظهر جليا أن الحكومة الجزائرية وفي ظل انخفاض أسعار النفط الذي كان يمثل الحصة الأكبر من عائدات الدولة الجزائرية، يجعل من الحكومة أنها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية بعد التراجع الحاد في عوائدها النفطية، مثل إلغاء الكثير من المصاريف التي لم تعد قادرة على تمويلها، وينعكس ذلك في صورة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وهما اجراء التسقيف والتجميد وبالتالي وفي حالة استمرار تهاوي أسعار النفط فإن السلطات الجزائرية مطالبة بالإسراع في بناء اقتصاد وطني خارج المحروقات، وإلى توجيه البعدين الاجتماعي والاقتصادي نحو ترشيد النفقات، ومحاربة الفساد المالي بما يسمح بمواصلة السير الحسن للسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط على حجم الصفقات العمومية

إن اعتماد الجزائر على عوائد الريع النفطي يجعل اقتصادها تابع بشكل مباشر للتغيرات السعرية التي تطرأ على أسعار النفط، واعتمادها في اعدادها لميزانيتها على أساس سعر مرجعي للنفط في الفترة اللحظية وباعتبار الصفقات العمومية الأداة التي من خلالها يتم تنفيذ الميزانيات وتمويل الأنشطة الأساسية للدولة فهي بالتالي تتأثر بالتغييرات السعرية للنفط، إذن ومن هذا المنطلق يمكن التعرف على تأثر حجم الصفقات العمومية بالتغيرات السعرية من الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016 بمجال زمني يشمل سنتين قبل الازمة الحالية 2014 وسنتين بعدها، ويمكن عرض المعطيات التي تخص هاته الجزئية وفق الجدول الاتي:

الجدول (2-4): أثر أسعار النفط على حجم الصفقات المقبولة بولاية أدرار

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط (بالدولار)	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76
حجم الصفقات العمومية المقبولة	342	326	334	232	133

المصدر 1: OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2016**. www.opec.org
المصدر 2: مصالح المراقبة المالية بأدرار

- التمثيل البياني:

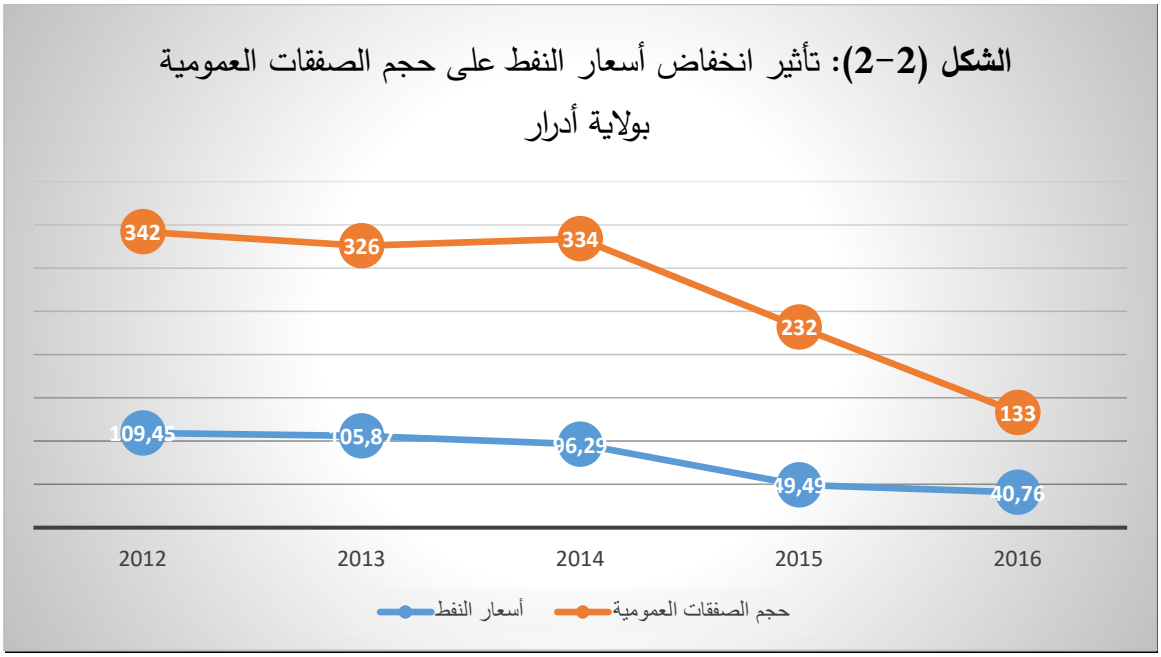

الشكل (2-2): تأثير انخفاض أسعار النفط على حجم الصفقات العمومية بولاية أدرار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول اعلاه

التحليل

إذن ومن خلال تحليل المعطيات وعرضها وفق المنحى البياني السابق، يلاحظ أن حجم الصفقات العمومية التي تم قبولها في الخمس سنوات السابقة، ترتبط بشدة تبعا لأسعار النفط، إذ يلاحظ من خلال المنحنى البياني لمتغيرات حجم الصفقات العمومية يتناسب بشكل طردي مع المستوى العام لأسعار النفط خلال السنة، بحيث تم ابرام 352 صفقة سنة 2012 مقابل سعر نفطي في حدود 109 دولار للبرميل، أما سنة 2013 فقد شهدت مستوى عام للأسعار في حدود 105 دولار للبرميل وهو ما انعكس على حجم الصفقات العمومية لتتناقص بنسبة 7% مقارنة بسعر وحجم سنة 2012، بحيث شهدت 326 صفقة مبرمة خلال سنة 2013.

2014 وهي سنة بروز أو ظهور معالم الازمة النفطية لانخفاض الأسعار، إلى أن هاته السنة والتي من المفترض أن تشهد تناقص في حجم الصفقات العمومية، يلاحظ فيها ارتفاع لحجم هاته الأخيرة ليصل إلى 334 وهذا يعود إلى "بقاء الحكومة على حجم النشاط الاقتصادي بنفس وتيرة السنة السابقة مدعوما أساسا بإبقاء النفقات العمومية عند مستوى مرتفع[1]" وكذلك سياسة تشجيع الاستثمار المحلي وحماية الإنتاج الوطني حسب ما جاء في قانون مالية 2014 كإجراء للتجنب تداعيات الازمة النفطية.

إذن وبربط حجم الصفقات العمومية لسنة 2014 بسعر النفط لنفس السنة، يمكن أن يفسر اتباع الحكومة لسياسة تنويع الإنتاج كحد من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وبالتالي تزايد الحجم في هاته السنة يعود أساسا إلى تبني سياسة التنويع مع قوة الانفاق العمومي.

بعد استمرار تراجع أسعار النفط بشكل متسارع خلال السنوات التي تلت الازمة وتراجع إيرادات الجزائر من عائدات البترول، ظهرت ملامح الوضع الحرج الذي يمر بالاقتصاد الجزائري، فلجأت الدولة إلى ما يسمى بسياسة التقشف أو بما يطلق عليه بعملية ترشيد النفقات، أي بمعنى البقاء على النفقات الأساسية التي تضمن السير الحسن للوضع العام، والتدخل في التجارة الخارجية كإجراء لتحديد بنود الاستيراد وذلك لتخفيض العجز في الميزان التجاري، إذن فانعكاس هاته الإجراءات على الصفقات العمومية تظهر في تناقصها تقريبا بنسبة 43% مقارنة بسنة 2014 لتصل إلى 232 صفقة مبرمة خلال سنة 2015.

مع استمرار تهاوي أسعار النفط ليصل إلى حدود 40 دولار للبرميل، وهو سعر منخفض جدا، لا يخدم المصالح الجزائرية، ومع تواصل تفاقم الأوضاع الاقتصادية ومحدودية الدخل خارج المحروقات، لم تجد الحكومة الجزائرية حل بديل تكتيكي ولحظي، إلا أن تستمر في الخفض من الانفاق الحكومي والبقاء على مشاريع البنية التحتية الأساسية لسير المرفق العام، وهو ما يعكسه انخفاض حجم الصفقات العمومية بشكل شديد يصل إلى نسبة 74% مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 133 صفقة فقط، مبرمة خلال سنة 2016.

[1] التقرير السنوي لسنة 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص11

المبحث الثالث: تحليل سلسلة إجمالي مبالغ الصفقات العمومية في ظل الازمة النفطية الحالية – حالة أدرار–

بعد دراسة ارتباط حجم الصفقات العمومية بأسعار النفط قبل وبعد الازمة، يمكن من خلال المعطيات ان يتم المقارنة بين معدلات نمو هاته الأخيرة عبر الخمس السنوات السابقة ومعرفة ما إن يوجد هناك تغير في هاته المعدلات أم أن السنوات لم تشهد أي تغيير، وإن كان قد تم الملاحظة سابقا من خلال منحى تطور حجم الصفقات العمومية خلال سنوات الدراسة، الذي يبين تناسبها مع التغير في أسعار النفط، لا تكفي لإبراز نتائج الدراسة بحكم أن الحجم لا يعكس بالضرورة مبلغ الصفقة فقد يتوافر في مبلغ صفقة واحدة ما يجمع مبالغ صفقتين أو أكثر، هذا يدعوا إلى ضرورة اللجوء إلى اختبار احصائي في وجود بيانات حول مبالغ الصفقات المبرمة خلال كل سنة، للمقارنة بين تجانس فترتين مختلفتين (قبل، وبعد الازمة) ليتم في الأخير الحصول على معرفة شاملة بالنسبة لاتجاه الصفقات العمومية.

المطلب الأول: معدل نمو الصفقات العمومية قبل وبعد الازمة – حالة أدرار–

إن القراءة التي تسقط على معدل نمو الصفقات العمومية مقارنة بالتغير في أسعار النفط في الجزائر خلال السنوات الخمس السابقة، أي قبيل الازمة وبعدها، تسمح بمعرفة ما ان كان هناك علاقة تربط تطور المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية بالتغير في سعر النفط.

لحساب معدل نمو الصفقات العمومية خلال فترة زمنية معينة تطبق العلاقة الاتية:

معدل نمو الصفقات العمومية: $\frac{N_{(x+1)}-N_x}{N_x}$

إذن بتطبيق العلاقة مثلا على سنة 2014: $\frac{11.35-16.76}{16.76} = -0.3228 <= -\%32.28$

الجدول (2–5): تطورات معدل نمو الصفقات العمومية – حالة أدرار–

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المجموع الكلي لمبالغ الصفقات العمومية (بتقريب 0.01) مليار	5.21	16.76	11.35	15.05	5.65
معدل نمو الصفقات العمومية	–	% 222.31	% -32.28	% 32.60	% -62.46
أسعار النفط (بالدولار)	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المراقب المالي

المنحنى البياني:

الشكل (3-2): تأثير إنخفاض أسعار النفط على المبلغ الاجمالي للصفقات العمومية

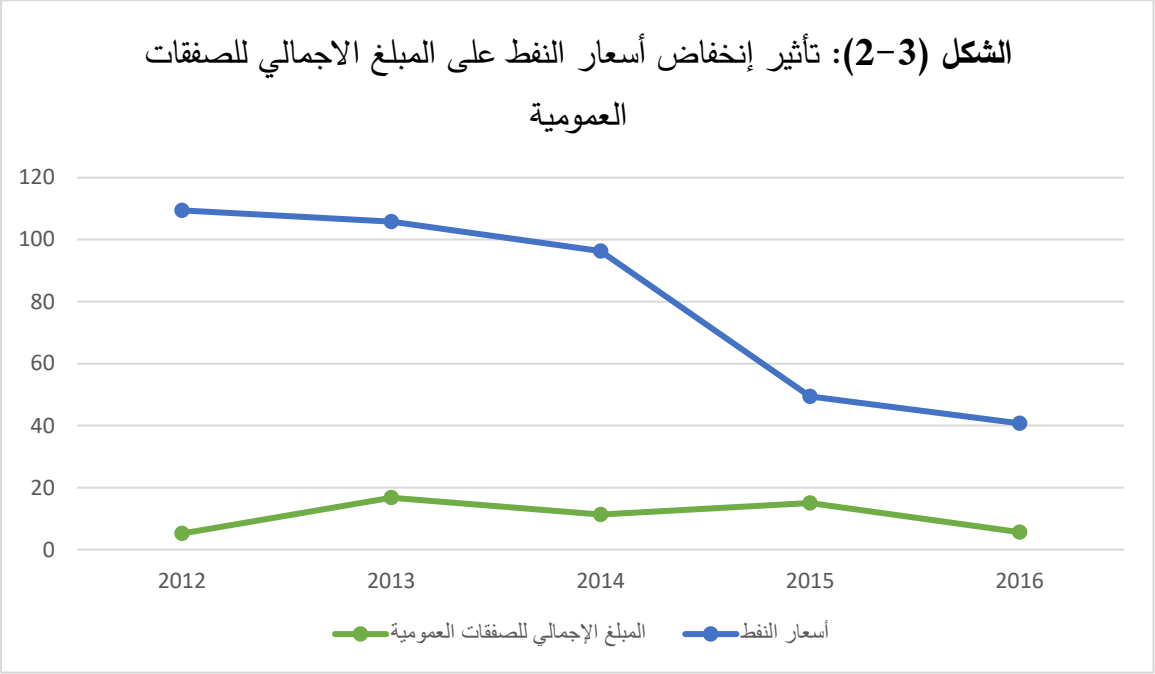

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول اعلاه

التحليل:

يلاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول وتمثيلها البياني أن مبالغ الصفقات العمومية المبرمة خلال كل سنة من المفترض أن تتناسب وأسعار النفط، بحكم اعتماد الجزائر على عائدات الريع البترولي في إجراءات إعداد قوانينها المالية وتحديد الاعتمادات وحجم النفقات.

من خلال المنحى يلاحظ أن سنتي 2014 و2016 شهدت انخفاضا في المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية بنسبة 32.28% و62.46% على التوالي، بحيث يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وانعكاسه في منح الاعتمادات المالية بخصوص تنفيذ ميزانيات الدولة.

إلا أن الخروج عن قاعدة التناسب فيما يخص مبالغ الصفقات العمومية يمكن ملاحظته في سنة 2013 بحيث ارتفعت بمعدل عالي جدا يصل إلى 222.31% رغم انخفاض أسعار البترول، مما يدعوا إلى التساؤل حول طبيعة هذا الارتفاع، إذن ومن خلال التقرير السنوي[1] الذي أعده بنك الجزائر سنة 2013 الذي يرجع سببه في بقاء النشاط الاقتصادي ديناميكيا، يهدف إلى تحقيق النمو خارج المحروقات، والموزع جيدا بين القطاعات، وبتدابير تدعيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش للاستثمار الإنتاجي المحلي كذلك بالنسبة لسنة 2015 يمكن ملاحظة ارتفاع جديد لمبالغ الصفقات العمومية مقارنة بسنة 2014 ليصل إلى نسبة 32.60% رغم تهاوي سعر النفط خلال السنة نفسها، ويرجع ذلك إلى إصدار قانون الصفقات العمومية 2015 الذي أتى ليشجع إجراءات دعم المنتوج المحلي، وتحقيق ناتج محلي خارج المحروقات.

[1] التقرير السنوي لسنة 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره ص7

المطلب الثاني: اختبار الفرق بين فترتي قبل وبعد الازمة باستعمال اختبار Q^2

يهدف من خلال الاختبار الاحصائي محاولة الوقوف على ما إن يوجد هناك اختلاف بين فترتي التي تسبق الازمة النفطية والفترة التي بعدها، فيما يخص المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية المبرمة خلال سنوات الدراسة والمتعلقة أساسا بولاية أدرار، وذلك بأخذ عينتين مختلفتين من نفس المجتمع، العينة الأولى متمثلة في المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية لسنتي 2012 و2013 أي قبل الازمة وسنتي 2015 و2016 أي بعد الازمة.

لقد تم الاستعانة باختبار كولموغروف–سميرنوف، (Kolmogorov–Smirnov) وهو اختبار إحصائي يقارن توزيع المجتمع الإحصائي من خلال عينتين مستقلتين مأخوذتين من هذا المجتمع ويمكن استخدامه لمقارنة أي توزيع نظري مع التوزيع المشاهد، ويحدث في بعض قوانين القياسات البيليومترية وفي الرياضيات والحقول الأخرى.

إذن ومن خلال فحص وتحليل المعطيات التي تخص المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية بولاية أدرار خلال الخمس السنوات محل الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول (2–6): الإحصاءات الوصفية للتغير في المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
المبالغ	5	10809531709,8000	5283031748,06553	5219598580,00	16769171074,00
الفترة	5	1,6000	0,54772	1,00	2,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول اعلاه الاحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغيرات التي تمثل المبالغ الاجمالية للصفقات المقبولة خلال كل سنة ابتداء من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016، حيث تم تقسيم المجال الزمني إلى فترتين، الفترة الأولى شملت سنتي (2012–2013) والتي تمثل المجموعة الأولى وهي تتعلق بفترة قبل حدوث أزمة انخفاض أسعار النفط، أما الفترة الثانية التي تشمل (2014 إلى غاية 2016) التي تمثل المجموعة الثانية وهي تتعلق بالفترة بعد حدوث الازمة النفطية لانخفاض سعر النفط، ولمعرفة هل هناك تأثير على المتغير Montant والذي يمثل المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية المبرمة خلال كل سنوات

محل الدراسة، سيتم مقارنة بين الفترتين باستخدام اختبار عينتين لكولموغروف–سميرنوف والجدول التالي يمثل نتائج الخاص به:

الجدول (2–7): نتائج اختبار التجانس لـ Kolmogorov–Smirnov لسلسة مبالغ الصفقات العمومية

Two-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

Test Statistics[a]

		Montant
Most Extreme Differences	Absolute	0,500
	Positive	0,500
	Negative	-0,500
Kolmogorov-Smirnov Z		0,548
Asymp. Sig. (2-tailed)		0,925

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ان الاختبار الاحصائي لكولموغرنف–سميرنوف سجل قيمة 0.548، ويمثل مستوى المعنوية للاختبار من الجهتين 0.925، إذن وبمقارنتها مع مستوى المعنوية الاسمية 0.05 فهي قيمة أكبر منها، مما يدل على ان الفترتين متجانستين، أي أن ازمة انخفاض اسعار البترول لم تأثر في المتغير الذي يمثل المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية.

إذن رغم الإجراءات والتدابير التي لجأت إليها الحكومة كحل للحد من تداعيات الازمة النفطية خاصة في مجال الصفقات لم تجد صورتها بالتحديد في ولاية أدرار، أي أن مجموع المبالغ الموجه للصفقات العمومية المقارنة بين فترتي قبل وبعد الازمة لم تتغير على مستوى الولاية محل الدراسة، بحيث يمكن ملاحظة الفرق على المدى البعيد ووفقا للمتغيرات التي سوف تطرأ على الاقتصاد جراء التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من تداعيات الازمة النفطية.

خلاصة الفصل

تمت الاشارة في هذا الفصل الى التعريف بالمراقب المالي والمهام المنوطة به بصفته معين بقرار وزاري لمراقبة الاموال العمومية وإظهار المفارقة بين المراقب المالي والمراقب المالي المساعد من حيث المهام وتكون هذه الرقابة قبلية تعبر عن ضمان وتأكيد وجود رخصة البرامج التي تسمح بإبرام الصفقة محل العقد.

تم اعتماد أسلوبي التجميد والتسقيف كآلية لترشيد النفقات في ظل أزمة التقشف، حيث تم تحديد مصفوفة ملخص قائمة عمليات التجهيز العمومي المعنية والغير معنية بعملية التجميد من جهة وتحديد سقف للمبالغ التي لا يمكن تجاوزها في ابرام الصفقات العمومية التي تدخل ضمن تنفيذ المخططات التي تتعلق بميزانيتي التجهيز والتسيير.

بعد الدراسة لأثر أسعار النفط على حجم الصفقات والمبالغ المخصصة لها تم التوصل الى أن أسعار النفط أثرت بشكل واضح عليها، باستثناء الفترات التي قامت الدولة فيها بإجراءات موجهة لدعم مخططات التنمية على المستوى المحلي، وكانت خلال سنتي 2013 و2015.

عند الدراسة الاحصائية لسلسلة المبالغ الخاصة بالصفقات العمومية على مستوى ولاية أدرار تم التوصل الى أنه لا يوجد فرق واضح خلال سنوات الدراسة وهذا راجع الى الفائض المحقق بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي في السنوات الاولى من الدراسة، ذلك لم يستدعي وجود مقاربة بين انخفاض المبالغ المخصصة للصفقات العمومية وانخفاض أسعار النفط، مع احتمالية ملاحظتها على المدى البعيد.

خـــاتمـة

حوصلة

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الصفقات العمومية كنوع من أنواع التعاقد الإداري، تتميز بأهمية كبيرة في تحريك دواليب التنمية، كونها تتم من خلال تسخير المال العام لخدمة المصلحة العامة، كما أنها كانت محلا لصدور عدة نصوص تشريعية تتضمن في مجملها محاولة جعل إجراءات ابرامها وتنفيذها تتكيف مع المعطيات السياسة والاقتصادية التي تميزت بها كل فترة، عبر المحطات التاريخية التي مرى بها الاقتصاد الجزائري.

إن الضوابط الرقابية التي أقرها المشرع في مختلف النصوص والأطر القانونية، والتي تمارسها العديد من الأجهزة لإدارية الرقابية المختصة على المستوى المحلي والوطني وعلى مستوى كل قطاع بشكل عام، وذلك من أجل حسن التسيير والتوجيه وضبط المال العام وحمايته من الفساد والتبديد، بما يخدم المصلحة العامة للأفراد والمجتمع.

لتحقيق الأهداف السابقة لابد من اخضاع كل مراحل تنفيذ الصفقات العمومية إلى الرقابة، وذلك لحسن الاستغلال الأمثل للمال العام وفي الإطار القانوني المعمول به، وتحمل الرقابة معنى الاشراف والفحص والمراجعة وهذا للاستخدام الأمثل للاعتمادات المتاحة، ولقد كلفت مصالح المراقبة المالية بالقيام بعملية الرقابة القبيلة على الصفقات العمومية كإجراء يتم قبل الشروع في إبرام وتنفيذ هاته الأخيرة، كدور فعال يمارسه المراقب المالي في تحقيق وحسن سير عملية الانفاق.

نظرا لما يحتله النفط من مكانة عالمية سواء كانت اقتصادية وسياسة، دعت إلى الاهتمام بهذا العنصر الحيوي الذي صار يمثل المصلحة التي تتدافع الدول نحو تحقيقها، فظهرت المنظمات والتكتلات التي أصبحت تهيمن الأسواق النفطية من خلال السياسات التسعيرية وتوجيه الإنتاج النفطي وتحديد الحصص...إلخ.

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، بالنظر إلى الضعف التي تشهده مستويات نمو قطاع الصناعات الأخرى، بحيث يعتمد على عائدات البترول بصورة أساسية في تصميم ميزانيات الدولة وما يتعلق بالنفقات العامة للدولة، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجزائر من أجل إصلاح هذا الوضع والتخلص من تبعية الاقتصاد الوطني للعوائد البترولية، وبالتالي للسوق النفطية العالمية، وما يطرأ عليها من التغييرات في السعر وانعكاسه على المخططات التنموية والاقتصادية.

إن علاقة الارتباط الغير مباشرة بين انخفاض أسعار النفط والصفقات العمومية، يمكن أن تظهر من خلال إعداد ميزانيات الدولة وفق لمتغيرات العائد البترولي، وتنفيذ هاته الميزانيات بالاعتماد على إبرام الصفقات العمومية، وبالتالي التغير في العائد البترولي بسبب التغير في السعر يعكس التغير في الميزانيات المعدة والتي تنعكس مجددا على حجم ومبالغ الصفقات العمومية.

خـــاتمـة

إذن من خلال هاته العلاقة حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تبحث عن أهم الإجراءات التي خضعت إليها الصفقات العمومية، كوسيلة للحد من تداعيات الازمة النفطية التي مست الأسعار وأدت إلى انخفاضها الشديد.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات التي تم ذكرها في بداية البحث كالاتي:

- يشكل النفط مصدرا أساسيا للعوائد المالية الذي من خلاله يمكن للدول التي تعتمد عليه كالجزائر وغيرها من الدول المصرة لها في تمويل النفقات والنشاطات العامة، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- يرتبط اقتصاد الجزائر أساسا بقطاع المحروقات ما يجعله اقتصاد هش وشديد الحساسية للازمات السعرية الخارجية سواء تعلق الامر بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية
- تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، تدعوا إلى ضرورة اتباع سياسة تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، كحل واقي من التعرض للازمات النفطية النابعة من الانخفاض الشديد لأسعار البترول، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- تتأثر البرامج الحكومية ومخططتها بالأزمة السعرية للبترول، وبالتالي فهي تأثر على اتجاه الصفقات العمومية كوسيلة لتنفيذ هاته المخططات، ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- من بين الأسباب الذي دفعت الجزائر إلى تبني سياسة التقشف (ترشيد النفقات) هي فشل الاستراتيجيات التنموية قبيل الصدمة النفطية لسنة 2014، ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.
- هناك علاقة طردية بين العوائد المالية للريع البترولي والنمو الاقتصادي الجزائري، وهو ما يعكس تأثر الميزانية العاملة للدولة بالتغير في العائد البترولي، ما يثبت صحة الفرضية السادسة.

نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه من المعطيات والتحاليل، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط الاتية:

- اقتصاد الجزائر كان ولازال يعاني دائما من التبعية لقطاع المحروقات، ما يجعله يتأثر وبشدة للصدمات النفطية الخارجية، وهذا ما تبرزه الازمة النفطية التي تعرض لها في منتصف عام 2014.
- تعتبر الجزائر من البلدان الاقل تنوعا في صادرتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بحث تفوق 95% في المتوسط.

- التغير الاستراتيجي لسلوك اهم الفاعلين في السوق البترولية، إضافة إلى عوامل أخرى كتراجع الطلب العالمي، يشكلان أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الازمة النفطية الحالية.
- أدت الازمة النفطية الحالية لانخفاض السعر إلى خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، وعجز في الحسابات الجارية، وتراجع الاحتياطات من الصرف.
- لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية، لجأت الدولة في تمويل العجز في الميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات، بحيث يشهد هذا الأخير انخفاض وتأكل في رصيده منذ بروز معالم وتداعيات الازمة النفطية.
- انعكس إنخفاض أسعار النفط على اتجاه الصفقات العمومية، في صورة إجراءات تقشفية تدعوا إلى تجميد بعض العمليات والمشاريع، واللجوء إلى تسقيف النفقات وابرام الصفقات في حدود الاعتماد الممنوح والذي يخص تنفيذ ميزانيتي التجهيز والتسيير.
- أثر انخفاض سعر النفط على حجم الصفقات المبرمة والمقبولة على مستوى ولاية أدرار، بحيث تتشكل علاقة طردية بين السعر وحجم الصفقات، باستثناء سنة 2014 ويعود ذلك إلى الإجراءات التشجيعية التي تبنتها الدولة في الاستثمارات، للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات.
- على اختلاف حجم الصفقات العمومية المبرمة خلال السنوات الخمس محل الدراسة والمتعلقة بولاية أدرار، كانت المبالغ الاجمالية لها لا تتناسب وانخفاض سعر النفط وذلك سنتي 2013 و2015 يعود ذلك إلى قوة الانفاق العمومي والقروض الموجه لإنعاش الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات من خلال جملة من التدابير اتخذت في هذا الإطار.
- نتج عن إختبار التجانس لكولموغروف–سميرنوف والمطبق على المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية المبرمة في ولاية أدرار خلال السنوات التي تسبق الازمة والتي بعدها، عن عدم وجود اختلاف بالنسبة لمبالغ الصفقات، بحيث يمكن أن يلاحظ الفرق على المدى البعيد والمجال الزمني للدراسة غير كافي لإبراز الاختلاف بين السنوات.
- رغم الإجراءات والتدابير التي لجأت إليها الحكومة كحل للوقوف أمام تداعيات الازمة النفطية لم تجد صورتها في الواقع على المدى القصير، بحيث من المترقب أن تأتي بنتائجها وذلك على المدى الطويل.

التوصيات والمقترحات

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني وبالتالي على جميع المؤشرات الاقتصادية والموازنات العامة، وبما تنعكس بدروها على اتجاهات الصفقات العمومية يمكن في هذا الإطار اقتراح التوصيات الاتية:

- الاستعداد لمواجهة التذبذب في انخفاض أسعار النفط، خاصة وفي عدم وضوح الرؤية حول استمرار انخفاض الأسعار على المدى الطويل، وذلك بإقامة استراتيجيات وبرامج تقنية واقتصادية تخص الصناعة خارج المحروقات.
- العمل على التكتل مع الدول الأخرى المنتجة للبترول للحفاض على المصالح، وذلك من خلال قرارات تضبط من خلال منظمة الأوبك السوق البترولي، وتعود بالفائدة على هاته الدول، تسمح بإعادة الأسعار إلى الارتفاع مجددا.
- الاهتمام بتنمية الموارد خارج قطاع المحروقات، خصوصا أن البترول من الطاقات غير المتجددة، والاتجاه نحو الطاقة البديلة والمتمثلة في الطاقات المتجددة.
- الاهتمام بالتوجه الفلاحي، خاصة وأن الجزائر تحتوي على مناخ فلاحي ممتاز، يسمح ببناية قاعدة فلاحية جيدة، وزيادة مداخيل الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- إقامة ندوات واجتماعات عمومية بغرض تحسيس المجتمع وبعث فيه روح الاتجاه نحو تكوين المؤسسات سواء الصغيرة أو المتوسطة، بهدف تنويع الصناعات ومصادر الدخل.

أفاق الدراسة

تبقى هاته الدراسة ماهي إلا محاولة لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى، حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح المواضيع التي من خلال هذا البحث أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام يذكر منها:

- دراسة قياسية لأثر الازمة النفطية لانخفاض السعر على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- دراسة قياسية لأثر الفائض المالي للنفط على النمو الاقتصادي.

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أحمد محمود جمعة، العقود الإدارية طبقاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات الجديدة، منشأة المعارف الإسكندرية، 2002.
2. الدوري أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
3. محمد الصغير بعلي، العقود الإدارية، طبعة 2005، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر 2005.
4. محمود خلف الجبوري، العقود الإدارية، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
5. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للعقود الإدارية، طابع الولاء الحديث للنشر والتوزيع القاهرة مصر، 2005.
6. عوادي عمار، القانون الإداري (النشاط الإداري)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
7. عوادي عمار، القانون الإداري، طبعة 2002، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
8. عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية، الطبعة الثالثة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
9. خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية، الطبعة الأولى، دون دار نشر السعودية، 2003.
10. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، دون سنة نشر.

2. الرسائل والمذكرات:

1. بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند) من 2006 إلى 2009، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008.

2. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
3. قويدري قوشيح بوجمعة، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008.
4. بن زيدان حاج، أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجرائر، السنة الجامعية 2006/2005.
5. قبلي زهير، تحديد سعر النفط الخام في الاجلين القصير والطويل باستعمال التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجيستر غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر السنة الجامعية 1999.
6. جميلة بن معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.
7. بومرزوق فائزة، الصفقات العمومية خلال مرحلتي الإبرام والتنفيذ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم القانونية تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.
8. سعاد الأطرش، المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية [على الخط]، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم القانونية، تخصص قانون إداري جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013.
9. حمزة ورياشي، حدود السلطة التقديرية للإدارة في الصفقات العمومية مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم القانونية، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر السنة الجامعية 2013/2012.
10. الأمير عبد القادر حفوظة، أليات الرقابة على الصفقات العمومية-دراسة حالة ولاية الوادي- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم

التجارية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.

11. لطفي فاروق زلاسي، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة المراقبة المالية لولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر السنة الجامعية 2014-2015.

12. ناصر ياسين، المراقب المالي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون إداري جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.

3. المجلات والبحوث:

1. خالدي خديجة، أثر الانفتاح على الاقتصاد الجزائري [على الخط]، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
2. فيصل نسيغه، النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد الخامس، سبتمبر 2002.
3. عبد الحميد مرغيث، بحث بعنوان تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، دون تاريخ نشر.

4. المداخلات:

1. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014) المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، أيام 07 و08 أفريل 2015، جامعة سطيف، الجزائر.
2. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، مداخلة بعنوان:العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة القادسية العراق، دون سنة نشر.

3. جميلة حميدة، مداخلة بعنوان: مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام 2013.
4. مراد بلكعيبات، مداخلة بعنوان: مجال تطبيق الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام 2013 .
5. فريد كركادن، مداخلة بعنوان طرق وإجراءات إبرام الصفقات العمومية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، 2013.

5. المراجع القانونية:

1. مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، العدد 50، مارس 2016.
2. مرسوم تنفيذي رقم 11-381 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1432 الموافق لـ 21 نوفمبر سنة 2011 يتعلق بمصالح المراقبة المالية، العدد 64، نوفمبر 2011.
3. قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 19 شعبان عام 1433 الموافق لـ 09 جويلية سنة 2012، يحدد عدد المراقبين الماليين والمراقبين الماليين المساعدين وكذا تنظيم مصالح المراقبة المالية في مكاتب وفروع العدد 28، ماي 2013.

6. **التقارير:**

1. التقرير السنوي لسنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Eift B, Gelb A, Tallroth, Gérer la manne pétrolière: les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole, Finances et développement, Mars 2003.
2. Mariusz Maciejewski, Définition de marchés public, Fiches techniques sur l'Union européenne, décembre 2016.